اللغة العربية وآدابها

المحمول على التَّغَيُّر الاتِّفاقي في كتب الإبدال اللغوي

دراسة تحليلية

د. آمنة صالح محمد الزعبي

الجامعة الهاشمية/ الأردن/ قسم اللغة العربية

أ.د. يحيى عبابنة

أستاذ في الدراسات اللغوية بجامعة مؤتة/ الأردن

ملخّص البحث

تهدفُ هذه الدراسة إلى الكشف عن الطريقة التي تعامل بها علماء الإبدال العرب القدماء مع الأنماط اللغوية التي تشترك اللغة بها في اثنين من المكوِّنات الصوتيّة للجذر الثلاثي الصامتيّ، وبيان اتجاهاتهم في هذا ونقدها، إذ عمد أغلب هؤلاء العلماء إلى تصنيف أغلب هذه الأنماط ضمن ما يطلق عليه في الدراسات الحديثة (التغير الاتِّفاقي أو التاريخي) للأصوات؛ لأنَّهم نظروا إلى الصورة النهائية: المسموعة أو المكتوبة للكلمة، فحكموا عليها بأنّها من هذا التغيُّر، غير أنَّ هذه الدراسة سعت إلى تفسير ما حدث فيها على غير ما قالوا، فأصدرت أحكاماً تبنَّت معايير أخرى غير معيار الإبدال، منها الميل إلى التعادل الإيقاعي، وهي عمليّة موسيقية تسعى اللغة معها إلى إيجاد كلمة قد لا تحمل دلالة ما، ولكنَّها تترافق مع الكلمة حتّى تُصْبِحَ كأنَّها كلمةٌ جديدةٌ. ومنها اتِّفاق الجذور الصامتية في اثنين من مكوِّناتهما الصوتية بطريق

المصادفة، مما يعني أنَّ العملية قد تكون خاضِعة في الأصل للاعتباطية، ولم تستبعد الدراسة إمكان حدوث بعض عمليات التصحيف أو تحريف الرِّواية أو نقلها عن الصورة الكتابيّة.

موقع الدراسة بين الدراسات القديمة والحديثة

لقد أولى العلماء العرب القدامى أهمية فائقة لمظاهر التطوُّر اللغوي التي أصابت اللغة العربيَّة في صورتها التي استقرَّت عليها في زمن جمع اللغة وتقعيدها، ومن ضمن ما تحكَّمت فيه قوانين التطور اللغوي، ظاهرة (الإبدال)، غير أنَّ ما تودُّ هذه الدراسة أن تشير إليه، هو أنَّ الإبدال قد تعدَّدَت صوره، فابتعد بعض ما حمل عليه عن الإبدال الذي يخضع للقوانين الاستعمالية التي يمكن أن تسَوِّغَه في ضوء التقارب الصوتي، فحمل علماء الإبدال عليه كلَّ ما تقارب من حيث الشكل الكتابي دون أن يقوموا بفرز ما لا يمكن تفسيره صوتياً، كالجيم والحاء، والعين والطَّاء والعين والفاء، وما إلى ذلك مما تباعد مخرجاهما من الأصوات العربية.

ومن بين أهمِّ ما كتبوه من كتب متخصصة، وكتاب الإبدال لابن السِّكِّيت المتوفّى سنة (٢٤٤هـ)، وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي المتوفى سنة (٣٥١هـ) وقد حشد هذان العالمان جميع مظاهر التغير التي قاما برصدها، بالنظر إلى الشكل البنائي- الكتابي النهائي للنمط اللغوي.

وأمَّا كتاب "الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجَّاجي المتوفَّى سنة (٣٣٧هـ)، فهو كتاب مختلف، عامل فيه الزجاجي مسألة الإبدال متوخِّياً الحذر الشديد، كما يتبدّى من عنوان الكتاب، فلم يدرج فيه إلاّ ما تدانت فيه مخارج الأنماط المتبادلة، ما عدا ما أورده من أمثلة على تبادل الهمزة وأشباه الحركات وأصوات المدِّ واللين.

زيادة على ما نجده من أمثلة كثيرة في المعاجم العربية، وستكتفي هذه الدراسة

برصد أمثلتها من المظاهر المحمولة على الإبدال، وهي ليست منه، من كتابي الإبدال لأبي الطيب اللغوي وابن السِّكِّيت، وستعمل على تفسيره بالاستناد إلى أدلة من التداول الاستعمالي اللغوي المسجّل في المعاجم العربية، فقد اختارت هذه الدِّراسَة ظاهرة من الظواهر (الصَّرفيَّة الصوتيّة) للبحث في بعض ما ذهب علماء الإبدال اللغويّ القدماء إلى أنّه من التغيُّر التاريخيّ (الاتِّفاقيّ)، مع أنّه لم يكن ليغيب عن بالهم أنَّ هذا التغيُّر والتَّحَوُّل في الأصوات يحتاج إلى آليات ومنهجيات تتَّخذها اللغة في سبيل الوصول إليه، لم تكن متوافرة في السياقات التي درسوها⁽¹⁾.

وستبحث هذه الدِّراسَة في تلك السياقات الصوتيّة التي ذهبوا إلى أنّها من التغيُّر التاريخيّ، وهي في حقيقة الأمر، ليست كذلك، بل إنَّ لها طرائق منهجيَّة سارت فيها اللغة، أو المنهج الذي درست اللغة فيه، وفقاً للتصنيف الذي ستشير إليه الدِّراسَة.

ولما كانت مادّة الدِّراسَة واسعة المساحة، تشمل كثيراً من مظاهر التَّحَوُّل، فقد اكتفت الدِّراسَة بمجموعة الأصوات الحلقيّة والأصوات المحيطة بها من جانبي مخرجها، وهي الأصوات الحنجريّة والأصوات الأقصى حنكية، لوجود تداخُلٍ صوتيّ بينها، ولأنَّ مادتها ستشتمل على أصوات أخرى من المخارج المتدنِّية باتِّجاه الفم، كالوسطية (الشجريّة) واللثويّة، واللثويّة الأسنانيّة، والشفويّة الأسنانيّة والشفويّة.

وتنطلق هذه الدِّراسَة أيضاً من فرضيَّة تتَّبع الشكلَ المنفيَّ، وهي: لا يعني اشتراك النَّمط اللغويّ في جذره الصامتيّ (root)، مع أنماط أخرى، أنَّ النَّمطين أو الصِّيغتين (stems) من أصلٍ واحدٍ، وحدث فيهما تغيُّر تاريخيٌّ اتِّفاقيٌّ.

ويمكن إعادة هذه الفرضية إلى الأسلوب المثبت لتصبح: إنَّ اشتراك الصيغتين في عنصرين من عناصر الجذر الثُّلاثي الصَّامتيّ، يعني أنّهما من أصل واحد، وحدثت

فيه عمليّة تغيُّر صوتيّ اتّفاقيٍّ.

وأمّا الدِّراسات السابقة التي تخصُّ موضوع ما حمل على التغير التاريخي (الاتّفاقي)، فهي إشارات في موضوع الإبدال الذي كان مجالاً لدراسات كثيرة عند المحدثين، ولعلّ إبراهيم أنيس كان من أوائل من أشار إلى هذا منهم، فأورد أسباب التطور الصوتيّ وأشكال الاختلاف بين الألفاظ مما يمكن أن يحمل على التغير وغيره، كما أنّه مثّل على ذلك بأمثلة كثيرة من كتب التراث، وبخاصّة من كتاب الإبدال لابن السِّكِّيت، ثم أورد حديثاً عن أثر التصحيف في تعدُّدِ صور النمط اللغويّ الواحد(٢).

كما درس ربحي كمال الإبدال بين اللغة العربية واللغتين: العبرية والسريانية في كتابه: الإبدال في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة، وعلى الرَّغم من أنَّ الدِّراسَة المقارنة تأخذ بأسباب التغير الصوتيّ التاريخي والمنهج التاريخي المقارن، فإن ما أورده في هذا الكتاب كان خاضعاً لمعطيات النظر القديم التي لم تكن تمنع من حدوث الإبدال بين الأصوات المتباعدة في المخرج(٣).

كما كتبت آمنة الزعبي كتاباً مقارناً آخر في التغيُّرِ الصوتيّ التاريخيِّ متَّبِعة المنهج التاريخي المقارن، وهو كتاب "التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات الساميّة" أوردت فيه أنماط التغيُّر الصوتيّ الخاضع لمبدأ التقارب الذي دعا إلى حدوث تغيُّر في صفات أحد الصوتيّن فأدّى إلى تغيُّر أحدهما إلى صورة أخرى، مما دعا إلى تشكُّلِ صورة أخرى للنمط اللغوي، ولم تُعْنَ برصد المحمول على الإبدال، وهو موضوع هذه الدِّراسَة(٤).

ومن هذه الدراسات التي طرقت موضوع الإبدال وقوانينه التي حكمته كتاب صبحي الصالح الموسوم: "دراسات في فقه اللغة، وقد نشرته دار العلم للملايين في بيروت للمرة الثانية عشرة في عام ١٩٨٩، وهو كتاب من كتب فقه اللغة التي عالجت

كثيراً من أسرار اللغة العربية، قدّم له بباب كامل يتحدَّثُ عن فقه اللغة وعلم اللغة، وعن جهود علماء العربية القدماء في موضوع فقه اللغة، ودواعي التجديد في البحث في موضوع فقه اللغة، وأما الباب الآخر من الكتاب، فقد جعله للحديث عن موضوعات مهمّة من موضوعات فقه اللغة، كالعلاقة بين العربية واللغات السَّاميَّة، والعربية الباقية وأشهر لهجاتها، ولهجة تميم وخصائصها، وظاهرة الإعراب، ومناسبة الحروف لمعانيها، والمناسبة الوضعية وأنواع الاشتقاق، والنحت والاشتقاق الكُبَّار، والأصوات العربية وثبات أصولها.

ومن الدِّراسات الأخرى في موضوع التغَيُّرِ الصوتيّ كتاب الدكتور سلمان ابن سالم رجاء السحيمي، الموسوم "إبدال الحروف في اللهجات العربية"، وهو في الأصل رسالة ماجستير ناقشها وأجيزت له في السعودية في عام ١٤٠٧هـ، وتقع في (٦٠٦) صفحات، فقد جعلها في مقدِّمة وبابين، وجعل الباب الأول في أصل العربية وحروفها (أصواتها)، وقسمه تبعاً لذلك إلى ثلاثة فصول، تحدّث في الفصل الأوّل منها عن فصيلة اللغات السامية الحاميّة، وتحدَّثَ في الثاني عن مصطلحات: اللغة واللهجة والإبدال، وأمّا الفصل الثالث، فقد تحدَّثَ فيه عن جهاز النطق و(الحروف) العربية، في حين قسم الباب الثاني إلى أربعة فصول، جعل الأوَّل منها للحديث عن حروف الحلق، والثاني عن الحروف الطبقية والغاريَّة، والثالث عن الحروف اللثوية والشفوية والأسنانيّة، وأمَّا الفصل الرابع، فقد أورد فيه حديثاً عن حروف العلَّة والإبدال من أحد المضعّفين.

وأما الدكتور علي البواب، فقد ساهم في موضوع الإبدال بكتابه "الإبدال اللغوي دراسة وصفية تطبيقية"، وهو من منشورات دار العلوم بالرِّياض ١٤٠٤هـ.

ولا يفوتنا أن نذكر ما جاء من حديث في كتاب "اللهجات العربية في التراث" لأحمد علم الدين الجندي، وكتاب "دراسات في فقه اللغة" للدكتور صبحي الصالح،

وغيرها، على أننا نشير إلى أنّ هذه الدِّراسات متخصصة في الحديث عن الإبدال، ولم تضع من هدفها رصد ما لا يمكن أن يكون محمولاً على التغيُّر التاريخي للأصوات، ومع هذا حمله علماء الإبدال عليه.

وقد طرق أغلب الدراسات السابقة موضوع الإبدال بصورة متخصصة كما في الكتب التي وُسِمَت بـ(الإبدال) أو بصورة غير متخصِّصَة في كتب فقه اللغة الأخرى، وأمَّا موضوع الدراسة، فهو عمّا حمله علماء الإبدال من مظاهر ظنُّوا أنّها من الإبدال وهي ليست منه.

* معنى التغيُّر الاتِّفاقي:

من الأمور التي تبدو واضحة في الدَّرس الصوتيّ، أنَّ التطوُّرَ اللغويّ لأيِّ لغة، لا يكون تغيُّراً اعتباطياً منفلتاً من المعايير والضوابط، بل تتحكَّمُ به مجموعةٌ من القوانين التي نسمِّيها قوانين التطوُّر اللغويّ، وهي قوانين تمَّ الكشف عنها في أغلب الأحوال، وإن كانت هذه القوانين تخضع -في مجملها- لقانون عِلِّيٍّ ضابط، بتنا نشير إليه باسم البراغماتيَّة اللغويَّة، أو التداوليّة (pragmatic)، وهو اتجاه في الدِّراسات اللسانيَّة يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة المعطيات اللغويَّة والخطابية المتعلقة بالتلفُّظ، ولا سيما المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال اللغويّ في السياق(٥).

ومن هنا، نشير إلى أنَّ الصفات الصوتيّة، كأيِّ مكوِّنٍ من مكوِّنات اللغة، عرضة للتغيّير والتبدُّل، وفقاً لما تقتضيه المصلحة اللغويَّة، من منطلق أنَّ اللغة كائنٌ براغماتيٌّ، أو مؤسسة براغماتية، وهذا يدفع باللغة إلى فقدان أصوات بعينها، وإلى توليد أصوات جديدة لم تكن من مكوِّنات النِّظام الصوتيّ للغة قبل تدخُّلِ هذه القوانين التي نتحدَّث عنها.

وفي الحالات الطبيعيَّة، فإنَّنا نتوقَّع أن يكون ميلُ اللغة باتجاه فقدان الأصوات

صعبة النطق، ولكنَّ هذا الأمر ليس مطَّرداً، ولكنه متوقَّع، مما يعني أنَّ أغلب الأصوات التي تتفاعل على مساحتها قوانين التطور اللغويّ، هي الأصوات التي يتطلَّب إخراجها جهداً عضلياً كبيراً، كالأصوات الأخدودية الأسنانية، والأصوات الحلقيّة.

ويأتي التوقُّع التالي المفضَّل في التغيُّر الاتِّفاقيّ، للأصوات المتشابهة في وقعها السماعي على أذن المتلقي، ومنها مثلاً التغيُّرات التي تطرأ على الأصوات اللثوية، واللثوية الأسنانية، والشفوية، والشفوية الأسنانية، والأصوات المائعة، وغيرها.

ولعلّ من أهم القوانين التي تدير ظهرها لصعوبة الصوت أو الجهد العضلي اللازم لنطق الأصوات هو قانون المبالغة في التَّصحيح (Overcorrection)، ويعني بتعبير (ماريو باي): العمليّة العقليَّة التي تؤدِّي ببعض النَّاس إلى أن يستعملوا بعض التعبيرات المبالغ في تصحيحها؛ لوعيهم الإدراكيِّ التَّام بالنَّقدِ الموجَّه إلى تعبيرات أخرى تحتوي على بعض البنى التركيبية مع القاعدة(٦).

وهذا القانون الذي تحدَّث عنه ماريو باي، هو ما أطلق عليه رمضان عبد التواب مصطلح الحذلقة والمبالغة في التفصُّح، ووَضَعَهُ أيضاً بموازاة مصطلح "التقعُّر في الكلام"، وذكر أنَّه اتُّخِذَ للتَّعبير عن الصِّيَغِ التي تنتج بسبب الحرص الشَّديد على محاكاة اللغة الأدبيَّة ممَّن لا يجيدها، فهو يحاول أنْ يردَّ العاميَّة التي يتحدَّثُ بها إلى نمط اللغة الأدبيَّة، وهو في هذه المحاولة لا يفرِّقُ بين الظَّواهر الجديدة والقديمة في العاميَّة، فإذا ردَّ كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصاب، أما إذا فعل ذلك مع الكلمات التي احتفظت بالأصل القديم، وشابهت مع ذلك الجديد، فإنَّه يكون حينذاك متقعِّراً ومتحذلقاً(٧).

ومن القوانين التي تدخَّلت في سير الصِّفات الصوتيّة لبعض الأصوات في

اللغة العربيّة قانون الأصوات الحنكيَّة، وهو الذي يمكن أن يوصف بأنّه عمليّة تغوير (Palatalization)، تحدث في الأصوات الصَّادرة من أقصى الحنك إذا كانت مكسورة، وقد يعمَّم أثر عمليّة التغوير على هذه الأصوات أيضاً، في غير سياق الكسر هذا، وقد تحدَّث كثيرون عن أثر هذا القانون(٨).

ولا نريد في هذا الموضع سرد قوانين التَّطوُّر اللغويّ أو أسبابه، وإنَّما ذكرنا هذا لتمهيد القول إنّ التغيُّر الصوتيّ التاريخيّ ناتج عن تدخُّل عمل بعض القوانين، ولا سيِّما أن قرب المخرج، واحد من العوامل التي تساعد في تغيُّر صفات الأصوات، ونحن بهذا لا نعني التغيُّر السياقيَّ (التركيبيّ) ألبتة(٩)، وإنَّما نعني التغيُّر الاتِّفاقيّ (التَّاريخي)، الذي يعني مجموعة التغيُّرات التي تطرأ على صوتٍ ما، نتيجة التَّحَوُّل في النظام الصوتيّ للغة، وتؤدِّي هذه التغيُّرات إلى إنتاج صوت جديد، بغضِّ النَّظر عن السِّياق الذي استعمل فيه، ويمكن القولُ إنّه التّغيير المنتظم الذي ينتاب صوتاً من الأصوات في جميع سياقاته اللغويَّة، ويستنبط هذا التَّغيير من مقارنة كلمات في نصوص ترجع إلى حلقات تاريخيَّة مختلفة، أو من مقارنة عدَّة كلمات ترجع إلى نصوص لغات مختلفة، ولكنَّها متفرِّعة عن لغة أمٍّ واحدة، مما يساعد اللغويّ التاريخيّ في تتبُّع تطوُّرِ صوت معيَّن(١٠).

وقد اتَّفق العلماء على أنَّ له شكلين:

١- التغيُّر المطلق:

وهو التغيُّر الذي يطرأ على صوت من الأصوات ويفضي إلى تحويله إلى صوت آخر، في جميع سياقاته الاستعماليّة، أي أنه يضيع من مكوِّنات النظام الصوتيّ للغة.

٢- التغيُّر المقيَّد:

وهو مجموعة التَّغييرات التي تطرأ على صوتٍ من الأصوات في بعض سياقاته الاستعماليّة، بمعنى أنَّ اللغة لا تفقد هذا الصوت نهائياً، وإن كانت تفقده في استعمال معين(١١).

إنَّ الذين بحثوا ظاهرة (التغيُّر) التي لا تخضع لعمليّة الإبدال الصوتيّ التاريخيّ كثيرون، ولكنَّ قلَّة منهم هم مَنْ تنبَّه إلى موضوع هذا التَّوهم بالقياس إلى ما فيه من أهمِّيَّة، فهو مما لا علاقة له بالتغيُّر، وإنما لهذا الباب موارده البعيدة عن معايير التَّحَوُّل التاريخيّ، مع أنّ بعضهم قد نصَّ صراحة على أنَّ التغيُّر يخضع لمعايير دقيقة، فقد ذهب ابن جني، على سبيل المثال، إلى أنَّ إبدال الثَّاء من الحاء فاسد ومردود، والعلَّة في فساده هي أنّ اْصل القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها، وذلك الدَّال والطَّاء والتَّاء، والذّال والظَّاء والثّاء، والهاء والهمزة، والميم والنّون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه(١٢).

وهذا يعني أن التغيُّر الصوتيّ لا يمكن أن يحدث بين صوتيّن يتباعدان كثيراً في المخرج، فلا نتوقَّعُ أن تسجِّل اللغة أمثلة في مجال تحول العين إلى فاء مثلاً، أو غيرها من الأصوات الشفويّة أو البعيدة عنها في المخرج، وإن حدث هذا، فإنَّ حمل هذه الأمثلة على التغيُّر الصوتيّ يعدُّ خللاً منهجياً ينبغي التنبيه عليه، والتماس حججٍ أخرى لتفسيره.

وستسعى هذه الدِّراسَة إلى التماس الأسباب لما قامت بحصره من أمثلة استعماليّة حملها العلماء الذين اهتموا بموضوع الإبدال، كأبي الطِّيِّب اللغويّ وابن السِّكِّيت، وأصحاب المعاجم اللغويَّة الذين ما برحوا يشيرون إلى الإبدال في موادِّهم المُعجميَّة المختلفة، على الإبدال.

وتسهيلاً لعمليّة درس هذه الأمثلة، ستقوم الدِّراسَة بتصنيف مادّتها وفقاً لمخارج الأصوات المدروسة، وستبدأ من المخرج الحلقيّ، ولن تقوم بدراسة المظاهر الأخرى التي عدَّها العلماء القدماء من التَّحَوُّل، كالتغيُّر الناتج عن عمليّة المخالفة (Dissimilation)، والتَّحَوُّل الناتج عن سعي اللغة للتخلُّص من الحركات المزدوجة فيما نطلق عليه ظاهرة الازدواج الحركيّ (Diphthongization)، والتَّحَوُّل الناتج عن عمليّة الحذف والتعويض الصوتيّين، مع أنّ هذا الأمر مما تشتمل عليه فرضية الدِّراسَة؛ لأنّه يحتاج إلى دراسة مستقلة، لسعته وتشعُّب مفرداته.

ينقسم الحديث عن هذا الأمر إلى الأقسام الآتية:

أ- الأصوات الحلقيّة والحنجريّة:

* المحمول على تغيُّر صوت الهمزة:

وُصِفَ صوت الهمزة بأنّه صوتٌ حنجريٌّ شديدٌ، يمتاز بوجود حاجزٍ يُغْلِقُ مجرى الهواءِ، ثمَّ يُطْلِقُ الهواء بغتة(١٣)، وقد أشار كمال بشر إلى أنّه صوتٌ لا هو بالمجهور، ولا هو بالمهموس؛ لأنَّ الأوتار الصوتيّة عند نطقه، تكون مغلقةً إغلاقاً كاملاً، ولا نسمع لها ذبذبة في أثناء عمليّة إنتاجه، وقد حدَّدَ (Roach) مراحل نطق الهمزة بأنّها مرحلة الإغلاق (closure phase) ومرحلة الحجز (hold phase) ومرحلة الإطلاق (release phase) ومرحلة ما بعد الإغلاق (the post release phase) (١٤)، مما يدلُّ على شدة صعوبته.

واستناداً إلى آلية التغيُّر في اللغة العربية، فإنَّ العمليّة التي أدّت إلى تغيُّر هذا الصوت ستكون متوقّعةً في المخطَّطِ الآتي:

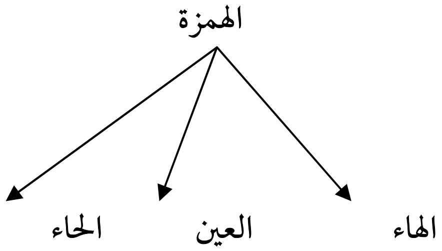

وتمثِّل هذه التَّحَوُّلات العمليَّاتِ الصوتيّةَ المسوَّغَةَ التي تعرَّض لها صوت الهمزة من حيث تحوُّله إلى أصوات أخرى، زيادة على احتمال أن يتعرَّضَ إلى تغيُّر باتّجاه الخاء، وهو ما لم ترصده الدِّراسَة، وأما التَّحَوُّلات غير المسوَّغة، في هذا الباب، فهي:

٭ الهمزة والفاء:

ذكر أبو الطَّيِّب اللغويّ أن العرب يقولون: أخطأ الرَّمِيَّةَ وأَخْطَفَها، إذا أصاب مكاناً قريباً منها، ولم يُصِبْها(١٥). ويقال فيه إنه حملٌ غير مسوّغ؛ لأن الفاء صوت شفوي بعيد عن مخرج الهمزة الحنجريّة.

٭ الهمزة والقاف:

جاء عند أبي الطَّيِّب: الأَفْزُ والقَفْزُ: الوثبُ بالعجلة(١٦). وعنى أبو الطَّيِّب بهذا المثال أنَّ إمكانية حدوث التبادل بين هذين الصوتّين أمر وارد في الاستعمال، وهو أمر نجده في اللهجات الحديثة، ولكننا نحمله على أنَّ قلب القاف همزة قد صار شعاراً للمدنية المطلوبة اجتماعياً عند جميع الفئات غير المدنية، وقد حدث هذا في الوقت الذي اتَّخذت اللهجات العربية الحضرية الحديثة في سورية وفلسطين ولبنان

وبعض مدن مصر كالقاهرة بعداً دالاً على المدنية في مواجهة اللهجات البدويَّة ولهجات الأرياف، في العصر الحديث في غالب الأحيان.

*** الهمزة والكاف:**

يقال في الاستعمال اللغويّ: أَرْتَكْتُ الضَّحِكَ وأَرْتَأْتُهُ: إذا كان الضَّحِكُ ضَحِكاً فاتراً(١٧). والتَّباعد في مخرجي الصوتَيّن كبير أيضاً، فالكاف صوت حنكي، وأما الهمزة، فصوت حنجريّ، وقد أشرنا إلى صفة الهمزة.

*** الهمزة واللام:**

مع أنَّ اللام صوت جانبيٌّ لثويٌّ انحرافيٌّ(١٨)، فقد أورد أبو الطَّيِّب اللغويّ أنَّ الصوتَيّن قد تعاقبا في بعض الاستعمالات اللغويَّة، مثل: وَبِئَتِ الأرضُ، من الوباء، ووبلت من الوبال، وهما من الوخمةِ والفسادِ(١٩).

ونحن في حقيقة الأمر لا نعترض على وجود الجذرين في اللغة العربية بهذه الدلالة، ولكن الاعتراض يتأتَّى من جهة حمله على الإبدال، فهو أمرٌ غير مسوَّغٍ، ولذا، فإنَّ هذا المظهر يعدُّ من وجهة نظر هذه الدِّراسَة من توافق دلالات الجذور، وهي ليست قريبة مما يمكنُ أنْ نطلقَ عليه مصطلح الإتباع، كما في المثال الذي أورده الثعالبي: جائع نائع وعطشان نطشان، وغيرهما مما جاء مثالاً على المحاذاة(٢٠)، فهما أصلان مستقلان، اشتمل كلٌّ منهما على فعل مرادف للآخر، فهو من قبيل اتِّفاق الجذور، ولكن أبا الطَّيِّب اللغويّ حملهما على إبدال أحدهما من الآخر، وهو مما لا تقرُّه الدِّراسَة.

*** الهمزة والميم:**

إذا علمنا أنَّ الميم صوتٌ شفويٌّ ذو سمة خيشوميَّة(٢١)، فإنَّ أمرَ تحوُّله إلى صوت الهمزة أو العكس، أمر مستحيل، ومع ذلك فقد حمل أبو الطَّيِّب اللغويّ: (ذأم)

على (ذمم) من معنى الاحتقار والذمّ(٢٢)، وترجِّحُ هذه الدراسة أن يكون كلُّ واحدٍ من الاستعمالين تابعاً لجذر خاصٍ به، وتستبعد فرضية التغَيُّر التي قال بها أبو الطَّيِّب اللغوي.

❋ الهمزة والنون:

جاء في كتب الإبدال عن أبي مِسْحَلٍ الأعرابيّ: شَئِفْتُ له في البُغْضِ وشَنِفْتُ له، وأَشْنَفْتُهُ: أَبْغَضْتُهُ(٢٣). والنُّونُ صوتٌ لثويٌّ ذو صفة خيشوميّة أيضاً(٢٤).

❋ المحمول على تغيُّر صوت العين

العين صوت يخرج من منطقة وسط الحلق كما نصّ سيبويه، وهو صوت لا هو بالشَّديد ولا هو بالرِّخو(٢٥). وبهذه الصفات يمكن حصر احتمالات التغيُّر الصوتيّ المحتملة لصوت العين وفقاً لمسألة تقارب المخارج بالاحتمالات الآتية:

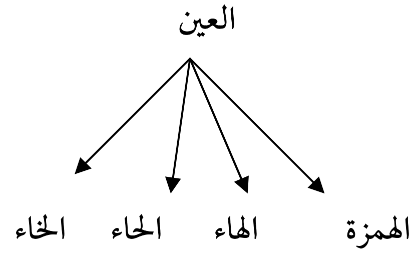

وأما التغيُّرات غير المسوَّغة من هذا المنطلق، فهي كثيرة، وقد رصدت الدِّراسَة الأمثلة الآتية:

❋ العين والباء:

الباء صوت شفوي، وأما العين فقد ذكرنا أنها صوت حلقيّ، ومع هذا التَّباعد في المخرج، فإنَّ أبا الطَّيِّب اللغويّ قد حملَ قول العرب: ابْتَسَرْتُ ابتساراً واعْتَسَرْتُ اعتساراً إذا استكرهْتُهُ، على الإبدال(٢٦).

❋ العين والتّاء:

رُوِيَ عن العرب أنّهم قالوا: الخُفاتُ والخُفاعُ، وهو الضَّعْفُ الذي يكون من جوعٍ أو مرض(٢٧). أي أنّهم أجازوا إبدال التّاء من العين، وهو أمر لا يتأتّى إذا سلمنا بنظرية العرب أنفسهم.

❋ العين والجيم:

يقول العرب: مرَّ هَزيجٌ من الليل وهَزيعٌ منه، أي: قطعةٌ منه، وقد وصف أبو الطّيِّب اللغويّ استعمال الجذر (هزج) بأنّه قليل(٢٨)، ويمكن حمله على اتّفاق الجذور في مكوِّنين صوتيّين من مكوِّنات الجذر، فالصوتان: الجيم والعين، ليسا متقاربين مَخرجاً، ولكن المعنى من الاستعمالين واحدٌ، فالهزيعُ هو صدر من الليل، أو طائفةٌ منه، وهو بمعنى (هزيج).

❋ العين والدّال:

الدّال صوت بعيد عن مخرج العين، فهو صوت بين أسناني احتكاكي مجهور(٢٩). ولذا، فإنّ إحالة بعض عمليات التعاقب التي رآها العلماء العرب كذلك، أمر لا يكاد يستقيم، ومع هذا، فقد روى أبو الطّيِّب اللغويّ أنّ العرب يقولون: عَرِبَتْ معدته تَعْرَبُ عَرَباً، إذا فَسدت، كما يقولون: ذَرِبَتْ تَذْرَبُ، ومنه يقال: رجلٌ عَرِبٌ ورجلٌ ذَرِبٌ(٣٠). ولكن يمكن حملها على التغيُّر الناتج عن إتباع إيقاعي نُسِي أصله أيضاً.

❋ العين والراء:

ومنه: أكْرَبَ الرجل يُكْرِبُ إكْراباً، وأكعب يُكْعِبُ إكعاباً، إذا أسرع، ويقال منه: جاءنا مُكْرِباً مُكْعِبَاً، أي: مُسْرِعاً(٣١). ويمكن أنَّ يكون هذا التغاير ناتجاً عن عمليّة إتباع إيقاعي، أو أنّه من قبيل اتّفاق الجذور.

❋ العين والزاي:

وهما صوتانِ متباعدانِ مخرجاً، ومع ذلك، فقد حملوا بعض الجذور الـتي رأوا فيها ما يبدو إبدالاً، علـى عمليّـة التغيُّـر الـصوتيّ، ومـن ذلـك يقـال: رجـلٌ زِبْقانـةٌ وعِبقانة: إذا كان شِرّيراً سيئ الخُلُق(٣٢).

❋ العين والسِّين:

ومنه رُوِيَ عن اللحياني: لا آتيك سَجيسَ الدهر وعُجَيْس الـدهر، أي آخـر الدهر. والمفضَّل لهـذه الدِّراسَـة حملـه علـى الإتبـاع الإيقـاعي (الإيقـاعيّ)، ولم يـورد المعجم العربي ما يشير إلى الاختلاف في الدلالة التي توحي بغير عمليّة الإتبـاع هـذه، فكلاهما بمعنى (آخر الدهر)(٣٣).

❋ العين والشِّين:

حمل أبو الطَّيِّب اللغويّ قـول العـرب: شـدفتُ الثـوبَ وعدفتـه، إذا مزَّقْتـه، وتركت الثوبَ شِدْفَةً شِدْفَةً وعِدْفَةً عِدْفَةً، أي: خِرْقَةً خِرْقَةً(٣٤) علـى الإبـدال، ولعلَّـه من قبيل تعدد البنى الصَّرفيَّة المنبثقة من أصلين مختلفين، يؤدي كلٌّ منهما معنـى قريبـاً من الآخر، وهو ما حمل أبا الطَّيِّب اللغويّ على عدِّهما من الإبدال، وهو إبـدال غـير مسوَّغ من الناحية الصوتيّة، إذ لا تقارب في المخرجين.

❋ العين والصَّاد:

ومنه ما أورده أبو الطَّيِّـب اللغـويّ مـن قـول العـرب: بعـيرٌ صَـنْدلُ الـرأس وعَنـدل الـرأس، أي ضـخم الـرأس، وهـو مـا ورد في الاسـتعمال اللغـويّ بمعنـيين متقاربين، فـ"صندل البعير": ضَخُمَ رأسُه وصَلُبَ وعَظُمَ، و"عندل البعير": اشـتدَّ عـصبُهُ، وهو الناقة العظيمة الرأس(٣٥)، والأرجح من وجهة نظر هذه الدِّراسَـة أن يكـون مـن قبيل اتِّفاق الجذرين في مكونين صوتيّين لمادتين مختلفتين، تفضي كـلٌّ منهمـا إلى دلالـة

قريبة من الأخرى، أو أنّه من قبيل التّوافق الإيقاعيّ.

*** العين والفاء:**

وهو من أغرب الأمثلة، فقد عدُّوا قولَ العرب: رَجلٌ مُوَقَّعٌ وموقّفٌ، أي: مُحَنَّك(٣٦) من الإبدال، ولا شكَّ في أنَّ الكلمتين من جذرين مختلفين، فالأولى من (وقع)، والثانية من (وقف)، ولا أثر للإبدال فيهما. ومثله الهجَنَّعُ والهجَنَّفُ، وهو الظليم(٣٧).

*** العين والقاف:**

على الرَّغم من أنَّ القاف ليست بعيدة جداً عن العين مَخْرجاً، فإنَّ ما أوردوه من أمثلة على التَّحَوُّل بينهما ليس دقيقاً، فقد حملوا قول العرب: هو يزورُهُ العَصْرَيْنِ والقَصْرَيْنِ إذا كان دائمَ الزيارةِ لَهُ (غُدوة وعشيَّة) (٣٨)على الإبدال.

كما رووا أمثلة على تحوُّل العين إلى اللام، مثل: عَوَيْتُ الشّيء ولَوَيْتُهُ، والميم، مثل: الزَّعَرُ والزَّمَرُ، وهو قلة الشعر في الرأس، وقلَّة الريش في جناح الطائر، والدَّال، مثل: امرأة عِنْفِصَةٌ ودِنْفِصَةٌ إذا كانت ضئيلة الجسم، والواو، مثل: تعكَّظَ الأمرُ تعكُّظاً وتوكَّظ توكُّظاً، إذا التوى على صاحبه، والياء، مثل: البديعُ والبديُّ، أي البئر أول ما تحفرُ(٣٩)، ومن الممكن لنا أن نحملها على أنَّ الأصلَ من (بدع)، فالنَّمط على هذا هو البديع، ثم خففت العين على عكس ما نجده في العنعنة، فصارت (بديء) بالهمزة، ثمَّ حذِفَت الهمزة وعُوِّض عنها بالتشديد، فصارت الكلمة: بديّ، ويؤيد هذا أنّه جاء في لسان العرب: "وبَدَعَ الرَّكِيَّةَ: استنبطها وأحدثها(٤٠).

المحمول على تغيُّر صوت الحاء:

الحاء صوت حلقيّ، ولذا من المنتظر أن يتحوّل إلى الأصوات القريبة من حيز إنتاجه إذا حدثت عمليّة التَّحَوُّل أصلاً، وفيما يلي مخططٌ يبيِّنُ احتمالات هذا التَّحَوُّل

أو التعاقب الصوتيّ الذي يمكن تسويغه بين الأصوات القريبة منها:

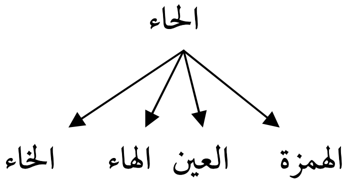

ولكن الاحتمالات الأخرى قد تكون ضعيفة أو عديمة الإقناع، ومنها:

*** الثّاء والحاء**

يقال: نَقَثْتُ العظمَ أَنْقُثُهُ نقْثاً، ونَقَحْتُهُ أَنْقَحُهُ نَقْحاً، إذا استخرجت مخَّه(٤١)، ولا يمكن حمل هذا النَّمط الاستعماليّ على التَّحَوُّل الصوتيّ، إذْ إنَّ الثَّاء صوت بين أسناني بعيد عن الحاء مخرجاً(٤٢)، ولكن يمكن حمله على تشابه الجذور.

*** الحاء والدَّال:**

يقال: أَحْلَسَتِ الأرضُ وأَدْلَسَتْ، إذا ظهر نباتُها وحَسُنَ(٤٣). وحمله على تشابه الجذور، أو الإتباع الإيقاعي هو المتوقَّعُ.

*** الحاء والدَّال:**

جاء في اللغة: أنا في حراك، وفي ذراك، أي: في ناحيتك وكنفك(٤٤). والأغلب أن يكون ناتجاً عن الإتباع الإيقاعي الصوتيّ أيضاً، أو لعلَّهُما جذران مختلفان.

*** الحاء والجيم:**

ليس بين الصوتيّن أيُّ تقارب، ومع ذلك فقد حمل بعض علماء الإبدال القدامى كثيراً من الأنماط الصوتيّة التي تعاقب فيها الصوتان على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ، ومن ذلك: رجلٌ مجارفٌ ومحارفٌ، وهو الفقير، وهم يَحْلِبونَ عليه ويَجْلِبونَ عليه، أي: يُعينونَ عليه، وأجمَّ الأمر وأحمَّ، أي: حانَ(٤٥)، ومنه أيضاً: فلان يحوسُ

ويجوسُ، أي: يطلب الفيء أو يدوس(٤٦). والذي في مقدورنا أن نحمل هذه الأنماط عليه، هو تشابه الجذور إذا كانت الرِّوايات موثوقة، وثمَّة احتمال يمكن أن نشير إليه إذا فقدنا الثقة بالرِّواية، وهو أن نسيء الظن بالراوي، ونقول إن هذا التَّحَوُّل ليس عمليّة لغويَّة، ولكنه أمر كتابي محضٌ، ناتج عن عمليّة تصحيف، وهو احتمال قد يكون وارداً، وقد أشار إلى هذا بعض علماء العربية، فذكر رمضان عبدالتواب أنَّ التصحيف هو تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكلِ، كالباء والتَّاء والثَّاء، والجيم والحاء والخاء، والدَّال والذَّال، والسِّين والشِّين، والصَّاد والضَّاد، والطَّاء والظَّاء، كما ذكر أنَّ التَّصحيف قد يكون ناتجاً عن الخطأ قي السماع(٤٧).

*** الحاء والسِّين:**

ويقالُ: حلأْتُهُ مائة درهمٍ، وسَلأْتُهُ إياها، أي: نقدتُهُ(٤٨). وهما جذران مختلفان الأول منهما من (حلأ) والثاني من (سلأ).

*** الحاء والشِّين:**

ومنه، اسْتَوْحَيْتُ الكلبَ واسْتَوْشَيْتُهُ: إذا آسدته على الصَّيد(٤٩)، كأنَّه من التحريض على الطريدة، ومن الواضح أنَّ الكلمتين يتبعان جذرين مختلفين، وهما (وحي) للأولى، و(وشي) للثانية، ولكنَّ اتِّحادهما في المعنى، واشتراكهما في اثنين من المكوِّنات الصامتية في الجذر، دفع بأبي الطَّيِّب اللغوي إلى حملهما على الإبدال.

*** الحاء والراء:**

ومنه النَّمط الواردُ في ما حمل على الإبدال: سيلٌ جُحافٌ، وجُرافٌ، وهو السيلُ الذي يقتلعُ جوانبَ الوادي(٥٠). فقد اشترك هذان المثالان في الجيم والفاء، واختلفا في الحاء والرَّاء، ولهذا فقد حُمِلا على التغير التاريخي، مع أنَّ الأولى حملهما على جذرين مختلفين.

❋ الحاء والطَّاء:

وفيه مما حُمِلَ على التغيُّر التاريخيّ: جَلْمَحَ الرَّجُلُ رأسَهُ وجَلْمَطَهُ، إذا حَلَقَهُ(٥١)، ولعلّه من قبيل اتِّفاق الجذرين أيضاً.

الحاء والقاف:

ومنه: حفَّت أرضنا تَحِفُّ حُفُوفاً، وقَفَّت تَقِفُّ قفوفاً، إذا يبس بَقْلُها، ومنه: أرض حافَّة وقافَّة(٥٢). وتميل الدِّراسَة إلى تفسير هذا النَّمط بإحالته إلى مادَّتين مختلفتين، وهما (حفف) و(قفف)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّه يحتمل من الناحية النظرية أن يكون من الإتباع.

❋ الحاء والضَّاد:

منه: الحَفَفُ والضَّفَفُ، وهو الشيء القليل(٥٣)، وحمله على التغيُّر التاريخيّ، ليس بالأمر المقبول على هدي قوانين التَّحَوُّل الصوتيّ، وقد فسَّره المعجم العربي تفسيراً بعيداً عن عمليّة التغيُّر الصوتيّ الاتِّفاقيّ، فقد أورد ابن منظور عن ثعلب أنَّ الضَّفَفَ هو أنْ تكون الأكلة أو العيال أكثر من مقدار الطعام، وأمَّا الحفف، فهو أن يكونوا بمقداره(٥٤)، أي أنه يميِّزُ بينهما تمييزاً دلالياً محدوداً، مما يدفعنا إلى أن نقول أيضاً إنَّه ربما كان ناتجاً عن الإتباع الإيقاعي.

❋ الحاء والكاف:

يقال قد سفح ما في إنائه، وسفكه، وقد سفح دمه وسفكه، وهو أمر لا يمكن حمله على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ كما فعل ابن السِّكِّيت(٥٥)، ولكنه من قبيل اتِّفاق في الجذرين المختلفين.

❋ الحاء واللام:

ومنه انْداحَ بَطْنُهُ وانْدالَ(٥٦). أي: سال. ولا تقارب بين الصوتيّنِ يسوِّغ هذا التَّحَوُّل، والأغلب أنَّه من توافق الجذور، فـ(انداح) من (دوح) على الرَّغم من أنَّ ابن منظور لم يتحدّث عنها بهذا المعنى في هذا الجذر، و(اندال) من (دول)، وقد جاء في اللسان: "واندال ما في بطنه من مِعىً أو صِفاق: طُعِنَ، فخَرَجَ ذلك، واندالَ بَطْنُهُ: اتَّسَعَ ودنا مِنَ الأرضِ، واندالَ بَطْنُهُ: استرخى"(٥٧). ومن الغريب أن يورد ابن منظور الاستعمال في مادّة (ندل)، فقد قال: "واندال بطن الإنسان والدَّابَّة إذا سالَ، قال ابن برِّي: (اندال) وزنُهُ (انفعل)، فنونهُ زائدةٌ، وليست أصليَّةً، قال: فَحَقُّهُ أن يُذْكَرَ في فصل (دول)، وقد ذُكِرَ هناك"(٥٨).

❋ الحاء والواو:

وجاء منه مما حمل على هذا النوع من التَّحَوُّل: نَقَحْتُ العظمَ أَنْقَحُهُ ونَقَوْتُهُ، إذا استخرجت ما فيه من المخِّ(٥٩).

❋ المحمول على تحوُّل صوت الخاء:

الخاء صوت حلقيّ، وهو قريب المخرج من العين والحاء، ومن مخرج الغين، والفرق بينهما يكمن في صفة الجهر، إذْ إنَّه صوت مهموس، وأما الغين، فصوت مجهور.

ومن الممكن أن يتحوَّل –نظرياً– إلى غيره من الأصوات في العربية على النحو الآتي:

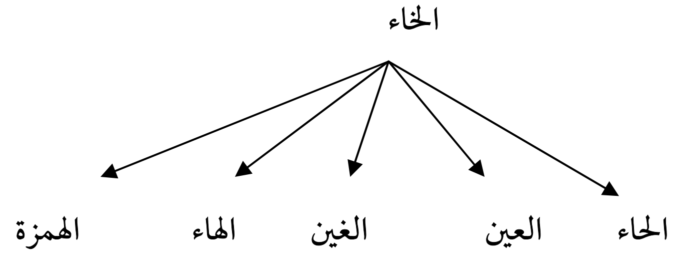

وأمّا أن يتحوَّل إلى أصوات أخرى غير هذه الأصوات، فأمر لا نستطيع حمله على التغيُّر التاريخيّ للأصوات، ولكنه قد يحمل على حراك لغوي آخر، ومن ذلك:

* الخاء والسِّين:

رُوِيَ عن الأصمعي: الخَلْجَمُ والسَّلْجَمُ: الطويل، والجمع: خَلاجِمُ وسَلاجِمُ(٦٠). وقد جاء في لسان العرب من مادّتين مختلفتين لم يشر فيهما إلى عمليّة الإبدال التي أشار إليها أبو الطَّيِّب اللغويّ الذي نقل عن الأصمعي، فالخَلجَمُ بفتح الخاء هو الجسيم العظيم، وقيل هو الطويل المنجذب الخَلْقِ، وقيل: هو الطويلُ فقط(٦١)، وأمّا في مادة (سلجم) فقد جاء أنَّ السَّلاجِم هو الطويل من السِّهام، والسَّلجَمُ هم الطويل من الرِّجال، ورجلٌ سَلْجَمٌ وسُلاجم: طويل(٦٢)، ويمكن أيضاً أنْ نحمله على الإتباع الإيقاعي.

* الخاء والشِّين:

التَّباعد المتوافر في مخرجيهما ينفي احتمال وجود تحوُّلٍ صوتيّ اتِّفاقيٍّ بينهما، ومع ذلك فقد حُمِلَ عليه الشَّجَوْجى والخَجَوْجى، وهو المُفرطُ طولاً وضخامة عظام(٦٣). وأورد ابن منظور أنَّ الخَجَوْجى من الرجالِ هو الطويل الرِّجْلَيْنِ(٦٤)، ولكن (شَجَوْجى) غير واردة، مما يجعلني أميل إلى ترجيح احتمال الإتباع الإيقاعي.

* الخاء والفاء:

التَّباعد أكثر جلاء من الموضع السابق، فالفاء صوت شفويٌّ أسنانيٌّ، وأما الخاء، فصوت حلقيّ(٦٥)، إلا أنَّ العلماء لم يجدوا مانعاً من حمل ما اختلف أحد مكونات جذره على التغيُّر التاريخيّ، ومن ذلك: يقال تَخاوَضَ القَوْمُ في الحديثِ، يَتَخاوَضونَ تَخاوُضاً، وتَفاوَضُوا فيه يَتَفاوَضونَ تَفاوُضاً(٦٦). وهما من جذرين مختلفين.

*** الخاء والميم:**

يقال فيهما أيضاً ما قيل في سابقيهما من حيثُ بُعْدُ المخرجِ، بل إنَّ الميمَ أكثرُ بعداً (قليلاً) من الفاء؛ لأنّ الميمَ صوتٌ شفويٌّ، تشترك الشفتان معاً في إنتاجه(٦٧)، ولذا، فإنَّ الاحتمال في تعاقبهما نتيجة للتقارب الاتِّفاقيّ، أمرٌ يقع خارج حدود الاحتمال، ومع هذا أيضاً، فقد حملوا بعض الجذور المختلفة في أحد مكوناتها الصوتيّةِ على هذا الذي ننفيه، ومن ذلك: خَزَقَ الطائر يَخْزِقُ خَزْقاً، ومَزَقَ يَمْزِقُ مَزْقاً، إذا ذَرَقَ (رمى بفضلاته)(٦٨).

*** الخاء والواو:**

جاء منه مما حمله العلماء على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ: نقخت العظم أنقَخُه، ونقوته، إذا استخرجت ما فيه من المخِّ لتأكله(٦٩). ومن الظاهر أن تكون كلمة (نقخت) من جذر مختلف عن كلمة (نقوتُ)، ولكن الصورة النهائية واتِّحاد الكلمتين في المعنى، هو ما دفع أبا الطَّيِّبِ إلى حمل ما حدث فيهما على الإبدال، ونجد في لسان العرب دلالة النَّقْخِ مرتبطةً بهذا المعنى، وهو استخراج المخِّ من العظم(٧٠)، وأمّا (نقوت) فهي من استخراج النِّقْيِ، وهو المخُّ، والنِّقو والنَّقا: عظم العَضُدِ، أو كلُّ عظم فيه مخٌّ(٧١). فلا التقاء بين المادّتين إلا في الدّلالة، وأمَّا التغيُّرُ، فليس مرتبطاً بهما.

***المحمول على تغيُّر صوت الغين:**

لا يختلف صوت الغين عن الخاء إلا في صفة الجهر، فهو مجهور، والخاء مهموس(٧٢)، كما أنَّه صوت حلقيّ احتكاكي، ولذا فإنَّ التغيُّرات المحتملة هي:

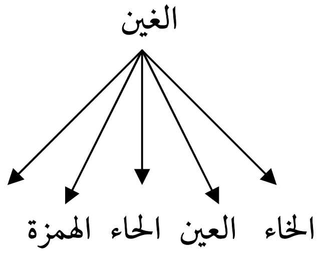

وهو مُخَطَّطٌ نظريٌّ لتقريب الاحتمالات، وقد لا تلتزم به اللغة، وإنما تلتزم بما ورد عن أصحابها من استعمال لغوي يمكن تفسيره، وإلا، فإنَّ الباحثَ اللغويَّ يقوم بالبحث عن تفسير آخر له، إنْ لم يتمكَّنْ من حمله على غير الوجه الذي تُحْمَلُ عليه أنماط واضحة، كرغبة العلماء العرب في حمل التغيُّر في أحد المكونات الصوتيّة في الجذر الثلاثي الصامتي على التغيُّر التاريخيّ (الاتِّفاقيّ) للأصوات.

ومما حمل على التَّحَوُّل، والتَّقارب في المخرج الصوتيّ للصوتيّن المتغيِّرين، الأنماط الاستعماليّة الآتية:

❋ الغين والراء:

جاء عن العرب: في عينه غَمَصٌ ورَمَصٌ، وقد رَمِصَتْ عينه تَرْمَصُ رَمَصاً، وغمِصَتْ تَغْمَصُ غَمَصاً، وعين غَمْصاء ورَمْصاء(٧٣). بمعنى: قَذِيَتْ(٧٤). وترى الدِّراسَة حمله على توافق للجذور، وليس على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ، وقد أورد ابن منظور ما يشير إلى شيء من التغيُّر الدلالي، فذكرَ أنَّ الغَمَصَ هو الذي يكون مثل الزَّبَدِ أبيض في ناحية العين، والرَّمَصُ هو الذي يكون في أصول الهُدْبِ، كما أورد أنَّ الغَمَصَ ما سال من العين والرَّمَصَ ما جمد(٧٥)، وعلى هذا فيمكن أن تكون المادتان مختلفتين، كما يمكن أن يكون عَرَضاً من أعراض التطور الدلالي، وهو ما نطلق عليه مصطلح تخصيص الدلالة.

❋ الغين والسِّين:

أورد أبو الطَّيِّب رواية عن اللحياني مفسِّراً ما جاء فيها على أنَّه تحوُّلٌ صوتيّ، وهي: اسرندى فلانٌ فلاناً يَسْرَنْديه اسْرِنْداءً، واغْرَنْداه يَغْرَنْديه اغْرِنْداءً، إذا علاهُ وضربهُ(٧٦)، ولكنَّ الرَّجزَ الذي ساقه لتأييد ما ذهب إليه، يوحي بأنهما كلمتان مختلفتان، وهو قول الراجز:

ما لنعاسِ الليلِ يسرنديني
أدفعه عني ويغرنديني

❋ الغين والشِّين:

ومنه: الشَّنَجُ والغَنَجُ، وهو الشيخ الكبير(٧٧)، والتَّباعد الكبير في المخرج يدفع إلى تفسيره تفسيراً آخر، إذ ورد في لسان العرب أنَّ قبيلة هذيل تقول: غَنَجٌ على شَنَجٍ، الغَنَجُ: الرَّجُلُ، وقيل: الغَنَجُ بالتحريك: الشيخ في لغة هُذيل، والشَّنَجُ: الجمل الثقيل(٧٨)، فإذا أخذنا بهذه الدلالة، فإن الأمر لا يحتمل التغيُّر الصوتيّ، بل هو من قبيل اختلاف الجذور، وإن جاءت متوافقة في أصلين صامتين، وهما النون والجيم.

❋ الغين والطَّاء:

ومنه: طَفا على الماءِ يَطْفو فهو طافٍ، وغَفا على الماءِ يَغْفو فهو غافٍ، بمعنى واحد، وهو أن يقوم على الماء ولا يرسب(٧٩)، ومنه حديث أبي بكر رضي الله عنه: الطَّافي حلال، أي السمك الطَّافي على الماء. ويمكن تفسيره على أنه من جذرين مختلفين تماماً.

❋ الغين والفاء:

الغَذْرَمَةُ والفَذْرَمَةُ: كثرةُ الكلامِ، وقد حمله أبو الطَّيِّب اللغويّ على

الإبدال(٨٠)، وهو رأي صعب من الناحية العلميَّة، بسبب التَّباعد في المخرج بين الغين، وهو من أصوات أدنى الحلق، والفاء، وهو صوت شفوي أسناني، غير أنَّه يمكن حمله على اتِّفاق مكوِّنين من مكوِّنات الجذر.

❋ الغين والكاف:

يقال: غَبَنَ شيئاً من ثوبهِ، وكَبَنَهُ إذا ثناه وخاطه(٨١). وعلى الرَّغم من أنَّ التَّباعد في المخرج ليس كبيراً بين الصوتيّن، فإنَّ الدِّراسَة ميَّالَّةٌ إلى عَدِّهِ من قبيل الاتِّفاق في مكوِّنين اثنين من مكوِّنات الجذر الثُّلاثي الصامتيّ للكلمة.

❋ الغين واللام:

ومنه ما ورد من مثال يقال للنمَّام، إنَّه لَغَمَّاز، وإنَّه للمَّاز(٨٢)، والصحيح أنّهما جذران مختلفان، وإنْ اتَّفقا في المعنى وفي مكوِّنين من مكوِّنات جذرهما.

❋ الغين والميم:

التَّباعد في المخرج الصوتيّ بين الصوتيّن كبير، ومع ذلك فقد حمل القدماء تشابه بعض الأنماط في بعض مكوِّناتهما الصوتيّة على التغيُّر التاريخيّ من مثل: المُغَطْغِطَةُ والمُغَطْمِطَةُ، وهي القِدْرُ الشديدةُ الغليان(٨٣).

❋ الغين والنون:

وهما صوتان متباعدان أيضاً في المخرج تباعداً لا يسمح بالتغيُّر التاريخيّ للأصوات، وعلى الرَّغم من هذا، فقد حملوا عليه قول العرب: رجلٌ شِغِّيرٌ وشِنِّيرٌ إذا كان سيئَ الخُلُقِ(٨٤)، ومع هذا، فإنَّهُ يمكن القول فيه إنّه من مادّتين مختلفتين، وإن التقتا في الدّلالة نفسها، فـ(شِغِّير) من مادّة (شغر) بمعنى: سيِّئ الخُلُق(٨٥)، و(شِنِّير) أيضاً بالمعنى نفسه(٨٦)، غير أنّ التَّباعد في المخرج بين الغين والنُّون يمنع من حدوث عمليّة التَّغَيُّر.

*** الغين والواو:**

رُوِيَ عن اللحياني: وَطِّشْ لي شيئاً وغَطِّشْ لي شيئاً، أي: افتح لي شيئاً أتذكَّر به(٨٧). والواو صوت شفويّ، وهو شبه حركة أيضاً(٨٨). والأغلب أنَّهُ من اتِّفاق الجذور، وقد جاء الاستعمالان في لسان العرب في مكانين منفصلين، ولم يتحدّث عنهما ابن منظور مقترنين معاً في مادّة (غطش)، ولكنَّهما اقترنا في مادّة (وطش) (٨٩)، بالمعنى نفسه الذي ذكره أبو الطَّيِّب.

*** المحمول على تحوُّل صوت الهاء**

الهاء صوت وتري (حنجريّ)، ولذا، فإنَّه من المتوقَّع أن يتعرض لفعل قوانين التطور الصوتيّ في الاتجاهات الآتية:

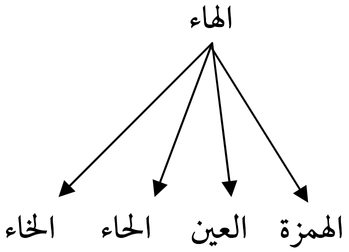

وأما الأصوات الأخرى التي روى علماؤنا أنّه تحول إليها، فينبغي أن نلتمس لها علة غير التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ للأصوات، ومن أنماط ما حمل على التَّحَوُّل المذكور:

*** الهاء والجيم:**

روى أبو الطَّيِّب أنَّه يقال: حمل فلان على عسكر بني فلان، فجاسهم وهاسهم، بمعنى وطئهم ودقَّهم(٩٠)، والحقيقة أنَّ هذا التَّحَوُّل ليس مسوَّغاً في ضوء القوانين الصوتيّة، بسبب التَّباعد بين مخرجي الجيم والهاء، زيادة على الصفات الأخرى المتباينة بينهما(٩١)، بل هما من جذرين مختلفين اتَّفقا في المعنى، فقد رُوِيَ عن

الأصمعيّ: تركتُ فلاناً يجوسُ بني فلان ويحوسُهم، أي: يَدوسُهُم ويطلب فيهم(٩٢)، كما أنَّ الهَوْسَ هو الدّقُّ، ورُوِي عن الأصمعي: هُسْتُهُ هَوْساً، وهِسْتُهُ هَيْساً، وهو الكسرُ والدَّقُّ(٩٣). فالكلمتان من جذرين مختلفين، وبينهما تقاربٌ كبير في الدلالة.

*** الهاء والراء:**

مما حمل على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ عند العرب الناطقين باللغة قولهم: رَزْمَةُ الرَّعدِ وهَزْمَةُ الرَّعد(٩٤)، وترى الدِّراسَة أنَّ حمله على الإتباع الإيقاعي هو المسوّغ من الناحية الصوتيّة، بسبب التَّباعد في المخرج والصفات الذي يأبى حدوث عمليّة إبدال بين الصوتّين.

*** الهاء والسِّين:**

يقال: ذهب فما يدرى أين سَكَعَ وأين هَكَعَ، أي: إلى أين مضى وأين وقع(٩٥). وترجح الدِّراسَة أن الذي حدث توسُّعٌ لغوي ناتج عن الإتباع الإيقاعي الذي نسي أصله، فحمل على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ.

*** الهاء والشِّين:**

مما حمل على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ من هذا الباب: يقال برْشَمَ الرجلُ يُبَرْشِمُ برْشَمَةً، وبَرْهَمَ يُبَرْهِمُ برْهَمَةً(٩٦)، إذا أحدَّ النظرَ، وتفضل هذه الدِّراسَة استبعاد التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ، واللجوء إلى تفسيره بإحالته إلى اختلاف الجذور واتِّفاق المعاني، لأنَّ الهاء صوت حنجريّ احتكاكي، وأما الشِّين، فصوت وسطي من الأصوات التي تخرج من المنطقة الشجرية، فالتَّباعد في المخرج لا يسمح بحدوث عمليّة التبادل الصوتيّ بينهما.

*** الهاء والفاء:**

ومنه، يقال: هودج وفودج(٩٧)، والفَرْعَةُ والهَرْعَةُ، وهي القملة(٩٨)، ولا يمكن تسويغ هذا التَّحَوُّل صوتيّاً؛ بسبب بعد مخرجي الصوتّين، ولكن يمكن القول إنّه اتّفاق

جذور في مكوِّنين من مكوِّناتهما الصوتيّة، فالفودجُ هو الهودج، أو هو أصغر من الهودج، فهو نوعٌ من الهوادج وهي المراكب التي تُحملُ فيها النساء على ظهور الإبل(٩٩)، ولعلّ العرب غيرت لتخصيصه، فهو ليس تغَيُّراً صوتيّاً، بل لعلّ له باباً اجتماعياً.

وأمّا (الفَرْعَةُ والهَرْعَةُ) فقد ميّز الاستعمال العربيّ الذي ترويه المعاجم بين شكلين استعماليين لهما، فالفَرَعَةُ بالتحريك: القملة العظيمة، وقيل: القملة الصغيرة(١٠٠)، وأمّا الفَرْعَة والهَرْعَةُ، بسكون الراء، فالقملةُ الصغيرة، وقيل: الضخمة(١٠١). وهو تمييز محدودُ، ولكنّها قد يساعد على القول إنّهما من جذرين مختلفين أيضاً.

❋ الهاء والكاف:

رُوِي عن الأصمعي: الفكَّة والفهَّة: الضعْفُ، ومنه يقال: رجُلٌ ذو فكَّة وذو فهَّة، إذا كان ضعيفاً(١٠٢)، وهو من قبيل اتّفاق الجذور أيضاً، فالفكّةُ من الجذر (فكك)، ويقال منه: رجُلٌ أفكُّ المَنْكِب، وفيه فَكَّةٌ، أي: استرخاءٌ وضعف في رأيه، والفكَّةُ أيضاً: الحُمْقُ مع استرخاء(١٠٣)، وأمَّا الفهَّةُ فهي من الجذر (فهه) وتفضي في إحدى دلالاتها إلى معنى الضعف، فهي العِيُّ، ويقال للرّجل: فهَّ يَفَهُّ فهاهةً وفَهِهَ، فهو فَهٌّ وفهيهٌ، إذا جاءت منه سَقْطَةٌ من العِيِّ وغيره(١٠٤).

❋ الهاء واللام:

ومنه حمل بعض العلماء النَّمط: شاكَلَهُ وشاكَهَهُ إذا شابهه على التغيُّر التاريخيّ(١٠٥). وليس بين الصوتيّن ما يسوغ هذا التَّحَوُّل، ولكن يمكن حمله على اتِّفاق الجذرين في مكوِّنين صوتيّين، فَشاكَلَهُ من (شكل) وهي المشابهة(١٠٦)، كما تعني المشاكهةُ المعنى نفسه(١٠٧)، ولعلَّ هذا الاتِّحاد في المعنى، زيادة على اتِّفاق الاستعمالين

في مكوِّنين صوتيّين، هو ما دفع أبا الطَّيِّب اللغوي على حملهما على الإبدال.

❋ الهاء والميم:

ومنه: امْتُقِعَ لَوْنُهُ واهْتُقِعَ، إذا تغيَّر(١٠٨)، فإذا علمنا أنّ الهاء تخرج من أبعد المخارج باتجاه بعد الحلق وهو مخرج الحنجرة، وأنَّ الميم تخرج من الشفتين، وهما أبعد المخارج من الجهة الأخرى(١٠٩)، فإنه يسوغ لنا القول إنَّ هذين النَّمطين مما لا علاقة له بالتَّحَوُّل من قريب أو بعيد، ولكن يبدو أنَّ ما حدث هنا ناتج عن عمليّة إتباع إيقاعية.

❋ الهاء والنون:

ونجد فيه: الأَهْوَك والأَنْوَك(١١٠)، وقد أورد ابن الجوزي أنَّ الأنوك من أسماء الأحمق(١١١)، ومنه الأهوج، وهو ما يمكن حمله مع النَّمط الآخر (الأهوك) على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ، وأما حمل (الأنوك) بالنون على هذا التَّحَوُّل، فأمر غير مسوَّغ، وإنما يمكن حمله على اتِّفاق الجذور، فقد ورد في لسان العرب أنَّ الأهوكَ والأهوجَ واحدٌ، بمعنى الأحمق الذي فيه بقية(١١٢)، وكذلك الأنوك(١١٣).

ب- المحمول على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ من الأصوات اللهوية والأقصى حنكية

١- صوت القاف:

القاف وفقاً لوصف سيبويه وابن سينا صوت مجهور، يصدر من أقصى اللسان(١١٤)، وأمّا الدّراسات الحديثة، فتصفه بأنّه صوت لثوي مهموس(١١٥).

ويعود السَّبَب في هذا الخلاف بين القدامى والمحدثين في وصف القاف، إلى أنَّ لها صورتين صوتيّتين، إحداهما تمثِّل النطق المجهور وهو موصوف للهجات النجدية البدوية، وهو الشكل الصَّوتيُّ المجهور الذي وصفه سيبويه، وتابعه عليه القدماء، وأما الشكل الصَّوتِيّ الثاني، فهو الصورة المهموسة التي استقرَّت عليها العربية

الفصحى(١١٦).

وإذا نظرنا إلى احتمالات التَّحَوُّل الصوتيّ التي تخضع لقانون قرب المخرج الصوتيّ، فإننا سنعرف أن هذا التَّحَوُّل سيكون على النحو الآتي:

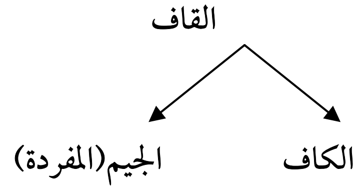

وأمّا التَّحَوُّلات الأخرى، فهي محمولة على التَّحَوُّل التاريخيّ، وليست منه، ومن ذلك:

*** القاف والباء:**

رُوِيَ عن اللحياني أنّه يقال: نَشِبَ في حباله يَنْشَبُ ونَشِقَ في حباله يَنْشَقُ، بمعنى واحد(١١٧). وبين الصوتيّنِ من التَّباعد ما لا يسمح بعمليّة التَّغَيُّرِ الصوتيّ، ولكنهما جذران مختلفان، تشابها في اثنين من مكوِّناتهما الصوتيّة، فَنَشِبَ نُشوباً: عَلِقَ في الشيء(١١٨)، ونَشِقَ نَشَقاً بمعنى عَلِقَ أيضاً(١١٩)، وهذا الاتِّفاق في مكوِّنينِ صوتيّينِ (النون والشين) هو ما دفع بأبي الطَّيِّب اللغويِّ إلى حملهما على التَّغَيُّر الصوتيّ (الإبدال).

*** القاف والدّال:**

يقال للطويل من الناس: السَّهْوَدُ والسَّهْوَقُ(١٢٠). ويحمل من وجهة نظر هذه الدِّراسَة على اتِّفاق الجذرين في اثنين من مكوِّناتهما الصوتيّة، وهما السِّين والهاء، ولكنهما اختلفا في المكونين الآخرين (لام الجذر)، على الرَّغم من اتِّفاقهما في المعنى العامّ، وقد أورد ابن منظور ما يفيد شيئاً من تخصيص الدلالة، فالسَّهْوَدُ: الطويل

الشديد، ومنه: غلامٌ سَهْوَدٌ، إذا كان غضّاً حَدَثاً(١٢١)، وأمَّا الْسَّهْوَقُ فهو الطويل من الرِّجال، ويستعمل في غيرهم، فيقال للشَّجَرَةِ: شَجَرَةٌ سَهْوَق(١٢٢).

*** القاف والراء:**

حُمِلَ على التَّحَوُّل من هذا الباب قول العرب: أقبلت الغنم ترُمُّ النبت وتقمُّه، أي: تأكله(١٢٣)، وقد جاء في الاستعمال العربيّ: رمَّتِ الشَّاةُ الحشيشَ تَرُمُّهُ رَمًّا، إذا أخذته بشَفَتِها، وارتمَّتِ الشاة من الأرضِ، أي: رَمَّت وأكلت(١٢٤)، كما جاء في مادة (قمم): "وقَمَّتِ الشَّاةُ تَقُمُّ قَمًّا، إذا ارتمَّت من الأرضِ، واقتمّتِ الشيء: طلبته لتأكله(١٢٥)، والتشابه الكبير في الدلالة، وتشابه مكوِّنين صوتيّين من جذري الكلمتين، هو ما دفع إلى حملهما على التغَيُّرِ الصوتيّ دون مسوِّغ.

*** القاف والزاي:**

الزيزاءة والقيقاءة: الأرض الصلبة الغليظة ذات الحجارة(١٢٦). ووفقاً لقضية التَّقارب في المخارج، فإنّه لا يمكن تسويغ التَّغيُّر، فالزيزاءة من مادّة (زيز) هي الأكَمَةُ الصغيرة، وقيل: الأرضُ الغليظة(١٢٧)، والقيقاءةُ الأرض الغليظة أيضاً، ولم يُذكر معنى الأكمة فيها، فلعله من قبيل تخصيص الدلالة، ولا يمكن حمله على التَّغَيُّر الصوتيّ، وإنَّما هو من قبيل الاتِّفاق في مكوِّنات الجذرين.

*** القاف والسِّين:**

جاء في اللغة أنَّ المساناة والمقاناة: أن تفعل كما يفعل الرجل، وهي المراضاة أيضاً(١٢٨).

وقد جاءت الكلمتان من جذرين مختلفين، فالمُساناة: الملاينة في المُطالبةِ، والمصانَعَة، وهي المُداراةُ(١٢٩)، وأمَّا المقاناة، فهي الموافقة، ويقالُ منهُ: ما يقانيني هذا الشيء، وما يقاميني: أي: ما يوافقُني(١٣٠)، فنجد بينهما تشابهاً محدوداً في الدلالة،

وهذه المشابهة هي التي دفعت إلى حمله على التَّغَيُّر الصوتيّ.

ولما كان صوت السِّين بعيداً عن القاف من حيث المخرج والصِّفَة، فإنَّ حمل هذين النَّمطين على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ أمرٌ صعب، ولكن يمكن تفسير ما حدث بينهما على اتِّفاق الجذرين في اثنين من مكوِّناتهما الصوتيّة، واختلافهما في السِّين والقاف، ونظر علماء الإبدال إليهما نظرة تكاد تكون كتابية، فقد اهتموا بالصورة النهائية، فحملوا هذا الاختلاف على التغيُّر التاريخيّ.

*** القاف والشِّين:**

حمل أبو الطَّيِّب اللغويّ قول العرب: اعتنقه واعتنشه بمعنى واحد على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ، على الرَّغم من التَّباعد في المخارج بينهما(١٣١).

والمعانشة في اللغة المعانقة والقتال(١٣٢)، فالالتقاء بين الكلمتين إنَّما تَمَّ في المستوى المعجمي، والمستوى التشكيلي، إذ التقتا في الدلالة، واثنين من مكوِّناتهما الصوتيّةِ.

*** القاف والفاء:**

الزحاليف والزحاليق: آثار تزلُّج الصبيان من فوق إلى أسفل، وهي بالفاء لهجة أهل العالية، وبالقاف لهجة تميم ومن يليهم من هوازن، وورود هذين النَّمطين على هذه الصُّورة يفسّر بقانون المخالفة، فالظاهر أنَّ كلمة (زحلوفة) مأخوذة من الجذر (زحلف)، الناتج بسبب المخالفة الصوتيّة من (زحَّف) المزيد بتضعيف العين، كما أنَّ الكلمة الثانية (زحلوقة) مأخوذة من الفعل (زحلق) الناتج بطريق المخالفة الصوتيّة من الفعل (زلَّقَ)، فاختلفت الأصول وتشابهت الفروع الجديدة(١٣٣). وأما احتمال أن يكون النَّمطان ناتجين عن طريق المخالفة، فهو مردود بسبب ورودهما في استعمالات شعرية فصيحة، وقد ناقش إبراهيم أنيس ورمضان عبدالتواب هذه المسألة

وأشبعاها بحثاً في كتابيهما "من أسرار اللغة"، و"التطور اللغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه".

ولما كان نقل الرِّواية عمليّة محكمة، فإنَّ من المحتمل أن يكون التشابه من قبيل اتِّفاق الجذرين اللغويّين في مكوِّنين من مكوناتهما الصوتيّة.

*** القاف واللام:**

حمل العلماء على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ أيضاً: القِطاطُ واللِطاط، وهو الطريق في الجبل(١٣٤).

ويمكن القول فيه أيضاً إنَّه من قبيل الجذور المختلفة في مكوِّنٍ صوتيّ صامتي واحد، واتّفق الجذران في المكوِّنَيْنِ الآخرين، فالقِطاطُ من الجذر (قطط)، فالقِطاطُ حَرْفُ الجبلِ والصَّخْرةِ(١٣٥)، واللِطاطُ والمِلْطاطُ: حرف من أعلى الجبلِ وجانبِهِ(١٣٦). ويبدو أنَّ التقارب الكبير في الدّلالتين هو الذي أفضى إلى عَدِّهِما من التبادل الصوتيّ.

*** القاف والميم:**

الميم صوت شفوي يحتوي على الصِّفة الأنفيّة أو الخيشوميّة، ولذا، فإننا لا نستطيع تسويغ التَّحَوُّل بينهما، وإن كان علماء الإبدال قد أوردوا أمثلة عليه، من مثل: ارقَدَّ الظَّليمُ وارْمَدَّ، إذا أسرع، ومضى على وجهه(١٣٧). وهو أيضاً مما يمكنُ حملهُ على تشابه الجذور في اثنين من مكوِّناتهما الصوتية، فـ(ارقَدَّ) من الجذر (رقد)، وهو من السُّرْعَةِ في العدوِ(١٣٨)، وأمَّا (ارْمَدَّ)، فَمِنَ الجذرِ (رمد)، وهو سرعةُ السَّيْرِ(١٣٩).

*** القاف والنون:**

يقال: قَضْقَضَتِ الأساودُ قَضْقَضَةً، ونَضْنَضَتْ نَضْنَضَةً، أي حرَّكت ألسنتها(١٤٠)، ولا يمكن حمله على التَّحَوُّل كما فعل أبو الطَّيِّب اللغويّ، ولكن يمكن حمله على اختلاف الجذور، أي أن تكون القضقضة من جذر مختلف (قضض)،

صادف أن اتَّفق مع جذر النضنضة وهو (نضض) وهما من معنى التحريك(١٤١).

٢- صوت الكاف:

يختلف صوت الكاف عن صوت القاف في أنَّه ليس من المخرج نفسه، ولكنه من مخرج قريب جداً منه، وهو أقصى الحنك، وهو صوت وقف انفجاري أيضاً(١٤٢)، ولذا فإنَّه من المتوقّع أن يتحوَّل إلى الصُّوَر الصَّوْتِيَّةِ التي يوضِّحها المخطط الآتي:

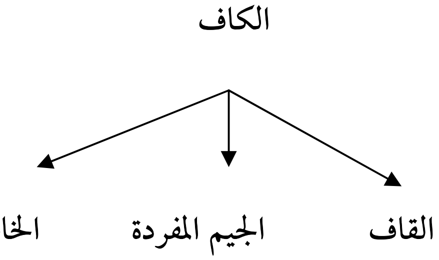

كما أنه من المفيد أن نذكر هنا أنَّ صوت الكاف قد خضع لقانون آخر هو قانون الأصوات الحنكيَّة، الذي عمل به بصورة غير معممة، فأدَّى إلى حدوث عمليّة التغوير (Palatalization)، أو ما عرفه علماء العربية باسم الكشكشة أو الكسكسة(١٤٣)، وهو أمر لا يحسب على أنه تحوّلٌ ناتج عن التَّقارب في المخارج.

وقد رصدت الدِّراسَة مواضع أخرى حُمِلَتْ على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ ولا يمكن تسويغها في هذا الباب، ومنها:

*** الكاف والباء:**

رُوِيَ أن العرب يقولون: أفلت وله بَصيصٌ وكَصيصٌ، أي: فزع(١٤٤)، وترجح الدِّراسَة أن يكون السَّبَب وراء وجود هذين النَّمطين هو اختلاف الجذور في الاستعمال اللغويّ، وقد جاء في اللسان: "أَفْلَتَ وَلَهُ كَصيصٌ، وأصيصٌ وبصيص، وهو الرِّعْدَةُ ونحوها، وقيل: هو التَّحَرُّك والالتواء من الجهد(١٤٥).

*** الكاف والصَّاد:**

يقال: صَبَنْتَ الهديَّةَ عنَّا، وكَبَنْتَها، إذا صَرفْتَها عنَّا إلى غيرنا(١٤٦). وحدوث التَّحَوُّل إلى الصَّاد غير متوقَّع؛ لتباعد المخرجين، ولكن توافق الجذور في اثنين من المكوِّنات الصوتيّة مع اتِّفاقهما في المعنى(١٤٧)، قد يكونُ السَّبَب في وجود النَّمطين.

*** الكاف والضَّاد:**

يقال: رجلٌ بَكْباكٌ وضَكْضاكٌ، إذا كان قصيراً مُكْتَنِزَ اللحم(١٤٨)، وفَكَّ الختامَ وفَضَّهُ(١٤٩)، والنَّمط الأول من وجهة نظر هذه الدِّراسَة يمكن أنْ يُحْمَلَ على اتِّفاق الجذور، فـ(بكباك) من الجذر (بكك)، وهو الرَّجُلُ القصير(١٥٠)، و(ضكضاك)، هو الرَّجُلُ القصيرُ المكتَنِزُ، ومنه: امرأة ضكضاكة، أي: مُكْتَنِزَةُ اللحمِ صُلْبَةٌ(١٥١). وأما النَّمط الثاني، فيمكن أنْ يقالَ فيه إنَّ (فكَّ) من الجذرِ (فكك)، بمعنى فضِّ المختوم(١٥٢)، وكذلك (فضَّ)، فهي متَّفِقَةٌ معها في الدّلالة نفسها، فكلُّ شيءٍ كسرتَهُ، فقد فَضَضْتَه(١٥٣)، ولا يمكن أنْ نحملَ ما فيهما من اختلاف على أنَّ الأصل واحدٌ، وتحوَّلت إحدى الصورتين إلى الأخرى.

*** الكاف والفاء:**

يقال: في صدرِ فلان عليَّ حَسيفَةٌ وحَسيكَةٌ، أي: غِلٌّ وعداوةٌ. ومنه الحساكل والحسافل، وهم الصغار، والسلْفان والسِّلكان، وهي فراخ الحجل(١٥٤).

*** الكاف والنون:**

يقال: زكَّرْتُ القِربةَ تزْكيراً، وزنَّرْتُها تزنيراً، أي: ملأتها(١٥٥). وهما مادتان مختلفتان، وإن اتفقتا في مكونين صوتيّين ومعنى واحد، فـ(زَكَّرَ) من الجذر (زكر)، وهو بمعنى (ملأ)(١٥٦)، وكذلك (زَنَّرَ)، فهو من الجذر (زنر)، بمعنى (ملأ) أيضاً(١٥٧).

٣- صوت الجيم:

لقد أدرجنا صوت الجيم هنا، بسبب نظرتنا إليه على أنَّه كان في الأصل صوتاً مفرداً، ثمَّ تعرَّض لفعل قانون الأصوات الحنكيَّة، مما أدَّى به إلى أن يتحوَّل إلى صوت مركَّب(١٥٨)، والتغيُّرات التي يمكن تسويغها لهذا الصوت هي ما يظهر في المخطط الآتي:

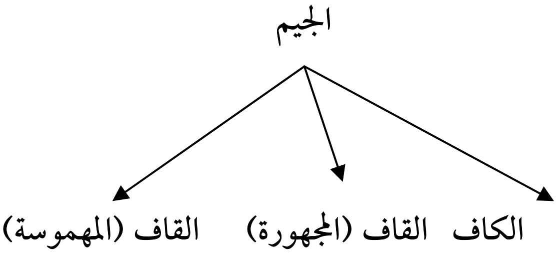

وأما ما سواها، فينبغي أن يحمل على غير التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ التاريخيّ، ومن ذلك:

*** الجيم والباء:**

لا تتقارب الجيم في جميع صورها الاستعماليّة الواردة عن العرب والساميين مع الباء، ومع ذلك فقد حُمِلَ قول العرب: دبَّ دبيباً ودجَّ دجيجاً، وهو نمط مستعمل بدلالة المشي الضعيف للحيوان والإنسان(١٥٩)، على الإبدال. والحقيقة أنَّ (الدَّبيبَ) من الجذر (دبب)، و(الدَّجيج) من الجذر (دجج)، مع أنَّ الدلالة واحدة فيهما، وهي المشي المتقارب الخطوِ(١٦٠).

*** الجيم والثَّاء:**

يقال: أرَّثَ على القوم تأريثاً، وأرَّج عليهم تأريجاً، إذا وشى بهم، وهيَّجَ عليهم(١٦١). ولا يوجد أدنى تقارب يسوِّغ التغيُّر، ولكنه من قبيل اتِّفاق الجذور،

فـ(أرَّث) من الجذر (أرث)، وهو بمعنى: أفسدَ وأغرى بين القومِ⁽¹⁶²⁾، وجاءت كلمة (أرَّجَ) من الجذر (أرج)، بمعنى: أغرى بين القَوْمِ أيضاً، فلا خلاف في الدلالة⁽¹⁶³⁾، وهو ما دفع أبا الطَّيِّب إلى حمله على الإبدال، زيادة على اتِّفاقِ النَّمَطَيْنِ في اثنين من مكوِّناتِهما الصوتية، وهما: الهمزة والراء.

*** الجيم والخاء:**

ولا تقارب بينهما أيضاً يدعو إلى حمل تعاقبهما على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ، ومما حمل عليه في هذا المقام: رجلٌ أصلج وأصلخ، وهو الأصم⁽¹⁶⁴⁾، وقد وصف هذا الاستعمال بأنَّه لغتان فصيحتان. ويحمل من وجهة نظر هذه الدِّراسَةِ على اتِّفاقٍ غيرِ قصديٍّ في مكوِّنين صوتيّين من مكوِّنات جذريهما، وبخاصّةٍ أنَّ الدّلالة واحدة كما يذكر لسان العرب في الجذرين (صلج) و(صلخ) ⁽¹⁶⁵⁾.

*** الجيم والراء:**

يقال: ضجَّعت الشمس للغروب، وضرَّعتْ أيضاً، وذلك إذا دنت للغروب⁽¹⁶⁶⁾. وهما جذران مختلفان من حيث البنية، وإن اشتركا في بعض المكوِّنات الصوتيّة والمعنى، فالكلمةُ الأولى من الجذر (ضجع)، وهي بمعنى مالت الشَّمس للمغيب⁽¹⁶⁷⁾. والثانية من الجذر (ضرع) بالمعنى نفسه⁽¹⁶⁸⁾، ولا سبيل إلى إدراجهما ضمن التبادل الصَّوْتِيِّ؛ لتباعد مخرجي الجيم والرَّاء.

*** الجيم والطَّاء:**

ومنه: بطَّ فلان جرحه وبجَّه، إذا شقَّه⁽¹⁶⁹⁾. وهما بالمعنى نفسه في لسان العرب، من الجذرين نفسيهما⁽¹⁷⁰⁾، ومما يُحْمَلُ على هذا أيضاً: الأطم والأجم، وهو كلُّ بيت مربَّع مسطَّح⁽¹⁷¹⁾.

*** الجيم والميم:**

يقال للرجل إذا تعوّد الأمر: قد جرن عليه جروناً وقد مرن عليه مروناً ومرانةً، وهو نمط يستعمل مع الدوابّ أيضاً(١٧٢). ومنه أيضاً: السَّجاج والسَّماجُ، وهو اللبن الممزوج بالماء الكثير(١٧٣).

ومن المفيد أنْ نذكرَ أنَّ هذا الفهم لطبيعة التغيُّر الذي نجده في مؤلفات القدماء قد انتقل إلى العرب الذين درسوا التغيُّر في اللغات الساميّة من العرب المحدثين الذين ساروا على هدي العلماء القدماء، ومن هؤلاء الدكتور ربحي كمال في كتابه (الإبدال في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة)، فقد حكم على كثير من الأنماط اللغويَّة التي تتشابه بعض مكوِّناتها الصوتيّة بأنَّها من التغيُّر التاريخيّ للأصوات، على الرَّغم من التَّباعد الموجود بين هذه المكوِّنات؛ لأنَّهُ نظر إلى الصورة النهائية للكلمة، وما يبدو من تشابه في المعنى، دون أن يفطن إلى شروط التغيُّر التاريخيّ، ومنها التَّقارب في المخرج.

فمن ذلك ما رآه من تبادل الهمزة والسِّين في كلمتي: (>arag, sarag) بمعنى جَدَلَ وفَتَلَ، وقد وصف هذا التغيُّر بالنادر، والتَّاء والعين، في كلمتي: (retet, reta<) بمعنى هلع وفزع، والجيم والفاء في كلمتي (zalag, zalaf) بمعنى سال وتدفّق، والحاء والجيم في كلمتي (zalah, zalag) بمعنى سال وتدفّقَ، والحاء والباء في كلمتي: (gallah, gallab) بمعنى حلاّق، والسِّين والعين في كلمتي: (paras,para<) بمعنى مَزَّقَ، والصَّاد والعين في كلمتي: (rasas,ra<a<) بمعنى كسَّرَ وحطَّمَ، والصَّاد والقاف في كلمتي: (basa<, baka<) بمعنى خَرَقَ وشقَّ، وغيرها من الأمثلة(١٧٤).

خلاصة الدِّراسَــة

بعد هذا العرض يمكن الخروج بالآتي:

- لقد حمل أغلب علماء الإبدال العرب كثيراً من الأنماط على التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ للأصوات، وهي العمليّة التي تعرف أيضاً باسم التَّحَوُّل التاريخيّ، على الرَّغم من أنَّه من الصعب حمل بعض ما حملوه على هذا الأمر، وهذا راجع إلى رغبتهم في إخضاع الجذور اللغويَّة لأصلٍ واحد، وربما كان بعضهم على درجة غير مرضية بالوعي بقوانين التطور اللغويّ، وإن كان بعضهم الآخر قد سجل قاعدة قوية تنصُّ على أن هذا التَّحَوُّل يخضع لشروط التَّقارب في المخارج والصفات أحياناً، مثل ابن جني على سبيل المثال، ومطابقة أنماط الإبدال لما في المعاجم الدلالية العربية كلسان العرب تظهر اختلاف المواد التي حُمِلَت على الإبدال دون أن تحقّق شرط الإبدال الرئيسي وهو التَّقارب الصوتي.

- إنَّ ما نصوا عليه أنَّه من الإبدال أو التَّحَوُّل الاتِّفاقيّ يمكن إخضاعه لعمليات لغويَّة أخرى، ومنها:

- الاتِّفاق الاعتباطي في المكوِّنات الصوتيّة للجذور الصامتية، فاللغة كائن عملاق من الصعب أن ندرك العلائق التي حكمت تشكيل النشأة الأولى لها، فقد يحدث أنّ جذرين صامتيين مثلاً يتشابهان في اثنين من المكوِّنات الصوتيّة لأصولهما، ولا سيما أن العربية لغة موغلة في القدم، ومن الصعب تحديد البدايات، كما أنَّه من الصعب أن نحكم على عمليّة التَّحَوُّل بهذه البساطة.

* وقد تخضع بعض الأنماط التي حُمِلَتْ على الإبدال لعمليّة موسيقية أخرى، وهي ما أطلقت عليه الدِّراسَة "الإتباع الإيقاعي"، ونعني به ذلك الميل الطبيعي من أبناء اللغة الذي يدفعهم إلى العناية الموسيقية الإيقاعية بألفاظهم الكلامية،

فيزاوجون مزاوجة موسيقية بين اللفظة، ولفظة أخرى تساويها إيقاعياً، كما في: عطشان نطشان مثلاً، إذْ نلاحظ أن كلمة نطشان لا معنى لها، ولكنها تحمل في هذه الأنماط وظيفة إيقاعية فقط.

* وقد يمكن القول إنَّ بعض ما حمل على التغيُّر التاريخيّ للأصوات قد يكون ناتجاً في بعض صوره عن خلل في عمليّة رواية اللغة، فالذين نقلوا اللغة كثيرون، تتفاوت قدراتهم في الرِّواية وضبطها، كما تتفاوت درجة الثقة فيهم، صحيح أنَّ أغلبهم من الثقات، ولكن بعضهم لم يكن مستبعداً أن يقع في عمليّة تصحيف في كتابة الأنماط المتقاربة، كتلك التي يكون من مكوِّناتها الفاء والقاف أو النون والباء أو الجيم والحاء، ويأتي العلماء بعده ليحملوا روايته على التغيُّر التاريخيّ.

الهوامش والتعليقات

* اختلف علماء اللغة القدماء فيما بينهم في نظرتهم إلى المحمول على الإبدال اللغوي، فكان منهم من لا يرى أنَّ اللفظين يمكن أن ينتميا إلى قبيلة واحدة أو بيئة استعمالية واحدة إلا أن يكون ذلك جاء من خطأ في السّماع، ثُمّ استعمل وشاع، أو أن يكون ذلك بسبب وجود غلطٍ منبعث من اللسان، ثُمَّ سرى في الآفاق واستعمل على صورته الجديدة، أو أن تدعو الضرورة إلى وضع كلمات جديدة لمعانٍ جزئيَّةٍ سبق أن وُضِعت كلمة في معناها العامّ.

(١) لم تكن هذه الظاهرة غريبة على أغلب علماء العربية القدماء، فقد عقد ابن سيده باباً أطلق عليه اسم "باب ما يجيء مقولاً بحرفين وليس بدلاً، وقد رفض فيه فكرة الإبدال في هذا النوع من الأداء الصوتيّ بسبب التَّباعد في المخرج، فقال: "فأما ما لم يتقارب مخرجاه البتة، فقيل على حرفين غير متقاربين، فلا يسمّى بدلاً، وذلك كإبدال حرفٍ من حروف الفمّ، من حرف من حروف الحلق، الأصمعي: آديته على كذا وأعديته: قويته وأعنته، وقد استأديت الأمير على فلان، أي: استعديت، ويقال كثأ اللبنُ وكثَّعَ، وهي الكثأة والكثعة، وذلك إذا علا دسَمُهُ وخثورتُه رأسه..." ينظر: ابن سيده، المخصص ١٣/ ٢٧٤. وقد حمل ابن جني هذا على تقارب الحروف لتقارب المعاني، ينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ٢/ ١٤٦، وتحدّث في سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٠، عن إبدال الحاء من الثّاء رافضاً حمله على البدل، لأنّ بينها تفاوتاً يمنع من قلب إحداهما إلى أختها. وقد وضع الزجاجي كتاباً أطلق عليه اسم "الإبدال والمعاقبة والنظائر" استثنى منه أغلب المواضع التي حملَت على الإبدال، ولا يمكن تفسيرها صوتيًّا، وهو منشور بتحقيق عزّالدين التنوخي، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٢، وأعيد طبعة في ١٩٩٣.

والتفت السيوطي في المزهر ١/ ٤٦٠ إلى شرط التقارب الصوتي بين الصوتين اللذين حدثت عملية التبادل الصوتي بينهما، عندما نقل أنّه روي عن الخليل حديثه عن قوله تعالى: "فجاسوا خلال الديار" الإسراء/ ٥، وأنه قال: إنّما أرادوا: فحاسوا، بالحاء، وقامت الجيم مقام الحاء، فعلّق السيوطي قائلاً: وما أحسب الخليل قال هذا.

كما حمل إبراهيم أنيس مثل هذا على أنّه من الكلمات التي تشابهت أصواتها "لمجرّد المصادفة ولا علاقة بينها من الناحية الاشتقاقية" الأصوات اللغويَّة، ص٢١٠. كما تحدّث عن هذه الفكرة من المعاصرين صبحي الصالح وأحمد علم الدين الجندي وسليمان السحيمي وعلي البواب.

(٢) ينظر في هذا: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٦٩-٨٥.

(٣) رجي كمال، الإبدال في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة، وهو من منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٨٠.

(٤) وهو كتاب "في علم الأصوات المقارن، التغير التاريخيّ للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية"، منشورات دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ٢٠٠٥.

(٥) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص١١٩، وينظر: عثمان بن طالب، البراغمتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ص١٢٥.

(٦) ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ص١٥٩.

(٧) رمضان عبد التواب، التطوُّر اللغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، ص١١٥.

(٨) انظر: يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص٢٠١ وما بعدها، وانظر أيضاً: آمنة الزعبي: التغيُّر التاريخيّ للأصوات في العربية واللغات السامية، ص ٧٩-١٠١.

(٩) رمضان عبدالتواب، التطوُّر اللغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، ص٢٩.

(١٠) صلاح الدين حسنين، المدخل إلى علم الأصوات، ص٦٧، ويحيى عبابنة، اللغة المؤابية في نقش ميشع، ص٣٨، و: Palmar, Discriptive & Historical Linguistics, PP. 226-231.

(١١) يحيى عبابنة، اللغة المؤابية في نقش ميشع، ص٣٨.

(١٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ١٨٠.

(١٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤، وينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويَّة، ص٧٢، وكمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١١٢، و: Al- Ani, S., Arabic Phonology, P.31

(١٤) كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١١٢. وينظر: RoRouch, English Phonetics & Phonology, P. 28.

(١٥) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٥٦٠، وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة (خطف) ٧/ ٢٤٢، و(خطئ) ٧/ ٤٩٦، وابن منظور، لسان العرب (خطف) ٩/ ٧٨.

(١٦) أبو الطَّيِّب اللغويّ: الإبدال، ٢/ ٥٦٢، وقد أشار ابن فارس إلى أنَّ القفز شبه الوثب، ابن فارس، مقاييس اللغة، (قفز) ٢/ ٤١٤.

(١٧) المرجع السابق، ٢/ ٥٦٣، والمادتان واردتان في تهذيب اللغة (رتك) ١٠/ ١٣٤، بالمعاني الواردة عند أبي الطيِّب اللغوي أيضاً.

(١٨) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٥، وينظر: AlAl-Ani, S., Arabic Phonology, P. 48

(١٩) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٤٦٥، وينظر ما فيهما من معان تثبت أنَّ كلَّ جذر مختلف عن الآخر: تهذيب اللغة (وبأ) ١٥/ ٦٠٦، و(وبل) ١٥/ ٣٨٦، وابن فارس، مقاييس اللغة، (وبل) ٢/ ٦١٩، و(وبأ) ٢/ ٦٢٠.

(٢٠) الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص٢٤٩.

(٢١) عبد القادر الجديدي، البنية الصوتيّة للكلمة العربية، ص١٧٨.

(٢٢) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٥٦٥.

(٢٣) المرجع السابق، ٢/ ٥٦٧، وينظر: أبو مسحل الأعرابيّ، النوادر، ١/ ٥٩.

(٢٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣-٤٣٤، وينظر: محيي الدين رمضان، في صوتيّات اللغة العربية، ص١٣٢، و: Al- Ani, S., Arabic Phonology, P. 31

(٢٥) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣-٤٣٥، وينظر: محيي الدين رمضان، في صوتيّات اللغة العربية، ص١٠٠، و : Ashraf, M., Arabic Phonetics…, P. xxxi.

(٢٦) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ١٧ .

(٢٧) المرجع السابق، ١/ ١٣٥ .

(٢٨) المرجع السابق، ١/ ٢٣٦.

(٢٩) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغويَّة، ص٤٨.

(٣٠) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٢٢.

(٣١) المرجع السابق، ٢/ ٤٥.

(٣٢) المرجع السابق، ٢/ ١٤٠.

(٣٣) المرجع السابق، ٢/ ١٩٩، وينظر: ابن منظور، لسان العرب (سجس) ٦/ ١٠٤، و(عجس) ٦/ ١٣١.

(٣٤) أبو الطَّيِّب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٢٢٦.

(٣٥) المرجع السابق، ٢/ ٢٥٩، وينظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط (صندل) ص١٠٢٣، و(عندل) ١٠٣٦.

(٣٦) أبو الطَّيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٣٠٣.

(٣٧) المرجع السابق، ٢/ ٣٠٩.

(٣٨) المرجع السابق، ٢/ ٣١٠.

(٣٩) المرجع السابق، ٢/ ٣١٤، ٢/ ٣١٦، ١/ ٣٧٨، ٢/ ٣٢١، ٢/ ٣٢٤ على التوالي.

(٤٠) ابن منظور، لسان العرب (بدع)٨/ ٦ .

(٤١) أبو الطَّيب اللغوي، الإبدال، ١/ ١٥٦، وقد أورد ابن فارس في مقاييس اللغة (نقث) و(نقح) ٢/ ٥٧٧: النقثَ والنَّقح بمعنى استخراج المخِّ من العظم، فهما من هذا المنطلق من جذرين مختلفين.

(٤٢) Al-Ani, S., Arabic Phonology, P. 34.

(٤٣) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٢٨٣.

(٤٤) المرجع السابق، ١/ ٢٨٤.

(٤٥) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص٩٧، للموضعين الأول والثاني، وينظر: أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٣١١ للموضع الأخير.

(٤٦) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص٩٧، وينظر: أبو الطَّيِّب اللغويّ: الإبدال، ١/ ٢٠٥.

(٤٧) رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية ص٨٨-٨٩.

(٤٨) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٢٨٨.

(٤٩) المرجع السابق، ١/ ٢٨٩.

(٥٠) المرجع السابق، ١/ ٢٨٥.

(٥١) المرجع السابق، ١/ ٢٩١.

(٥٢) المرجع السابق، ١/ ٣٠٧.

(٥٣) المرجع السابق، ١/ ٢٩٠.

(٥٤) ابن منظور، لسان العرب، (ضفف) ٩/ ٢٠٨.

(٥٥) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص١٤٥.

(٥٦) المرجع السابق، ص١٤٦.

(٥٧) ابن منظور، لسان العرب، (دول) ١١/ ٢٥٣.

(٥٨) ابن منظور، لسان العرب، (ندل) ١١/ ٦٥٥.

(٥٩) أبو الطَّيِّب اللغويّ: الإبدال، ١/ ٣١٣، وفي مقاييس اللغة (نقي) ٢/ ٥٧٦: والنقيُ: مخُّ العظام، لخلوصِهِ ونظافته.

(٦٠) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٣٣١.

(٦١) ابن منظور، لسان العرب (خلجم) ١٢/ ١٨٩، وابن فارس، مقاييس اللغة (خلجم) ١/ ٣٩٣.

(٦٢) ابن منظور، لسان العرب (سلجم) ١٢/ ٣٠١، وابن فارس، مقاييس اللغة (سلجم) ١/ ٦٠٠.

(٦٣) أبو الطّيب اللغوي، الإبدال، ١/ ٣٣٢.

(٦٤) ابن منظور، لسان العرب (خجج)٢/ ٢٤٨.

(٦٥) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويَّة، ص٤٧، وينظر: يحيى عبابنة، النظام اللغويّ للهجة الصفاوية، ١٣٢ص.

(٦٦) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٣٤٠، وفي مقاييس اللغة (خوض) ١/ ٣٨٤: "وتخاوضوا في الحديث والأمر، أي: تفاوضوا وتداخل كلامهم".

(٦٧) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويَّة، ص٥٥، وعبد القادر جديدي، البنية الصوتيّة للكلمة العربية، ص١٧٨.

(٦٨) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٣٤٦.

(٦٩) المرجع السابق، ١/ ٣٤٧.

(٧٠) ابن منظور، لسان العرب، (نقخ) ٣/ ٦٤.

(٧١) المرجع السابق، (نقا) ١٥/ ٣٣٩.

(٧٢) كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١٢١، وعبد القادر جديدي، البنية الصوتيّة للكلمة العربية، ص١١١، وينظر: Isteitiya, S., The Phonetics & Phonology of Classical Arabic as…, P.1.

(٧٣) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٤٨.

(٧٤) ابن منظور، لسان العرب، (رمص) ٧/ ٤٣.

(٧٥) ابن منظور، لسان العرب، (غمص). ولم يفرق بينهما ابن فارس في مقاييس اللغة، فالرَّمَص: إلقاء القذى، بنظر (رمص) ١/ ٤٨٧، والغمص في العين كالرَّمص، (غمص) ٢/ ٣٠٤.

(٧٦) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٢٠٠، وينظر أيضاً: ابن منظور، لسان العرب، (غرند) ٧/ ٣٢٥.

(٧٧) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٢٢٦.

(٧٨) ابن منظور، لسان العرب (غنج)٢/ ٣٣٨، وينظر المرجع نفسه (شنج) ٢/ ٣١٠.

(٧٩) أبو الطَّيِّب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٢٨٤.

(٨٠) المرجع السابق، ٢/ ٣٢٧.

(٨١) المرجع السابق، ٢/ ٣٣٠، وفي مقاييس اللغة (كبن) ٢/ ٤٣٢: "كبن الدلو إذا ثنى فمها، وخرزه"، ولم يرد المعنى في مادة (غبن) ٢/ ٣١١.

(٨٢) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٣٣٠.

(٨٣) ابن السِّكِّيت، ص١٤٦، وينظر: أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٣٣١.

(٨٤) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٣٣٢.

(٨٥) ابن منظور، لسان العرب، (شغر)٤/ ٤١٨.

(٨٦) المرجع السابق، (شنر)٤/ ٤٣٠.

(٨٧) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٣٣٢.

(٨٨) ينظر في صفات صوت الواو: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٥، وكمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١٣٣.

(٨٩) ابن منظور، لسان العرب، (غطش) ٦/ ٣٢٤، و(وطش) ٦/ ٣٧٢، وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (وطش) ٢/ ٧٣٧.

(٩٠) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٢٥٦.

(٩١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٢، وكمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١٢٦، وينظر:

O'connor, J., Better English Pronunciation, P. 47.

لوصف صوتيّ الجيم، والهاء، ينظر: Al-Ani, S., Arabic Phonology, P. 59

(٩٢) ابن منظور، لسان العرب، (جوس) ٦/ ٤٣.

(٩٣) المرجع السابق، (هوس) ٦/ ٢٥٢.

(٩٤) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ١٠٢.

(٩٥) المرجع السابق، ٢/ ٢١٣، وفي مقاييس اللغة (هكع) ٢/ ٦١٠: ذهب فما يدرى أين هكع. ولم ترد مادة (سكع) فيه.

(٩٦) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٢٣٧.

(٩٧) المرجع السابق، ١/ ١٤٣.

(٩٨) المرجع السابق، ٢/ ٣٥١.

(٩٩) ابن منظور، لسان العرب، (فدج)٢/ ٣٤١، و(هدج) ٢/ ٣٨٨.

(١٠٠) المرجع السابق، (فرع) ٨/ ٢٥٠.

(١٠١) ابن منظور، لسان العرب، (هرع) ٨/ ٣٦٩.

(١٠٢) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٣٧٥.

(١٠٣) ابن منظور، لسان العرب، (فكك) ١٠/ ٤٧٦.

(١٠٤) المرجع السابق، (فهه) ١٣/ ٥٢٥.

(١٠٥) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٤١٨.

(١٠٦) ابن منظور، لسان العرب، (شكل)١١/ ٣٥٧.

(١٠٧) المرجع السابق، (شكه) ١٣/ ٥٠٨.

(١٠٨) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٤٤٩.

(١٠٩) لوصف صوت الميم، ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويَّة، ص٥٥، وعبدالقادر جديدي، البنية الصوتيّة للكلمة العربية، ص١٧٨، ولوصف الهاء: Al-Ani, Arabic Phonology, P. 59.

(١١٠) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٤٥٨.

(١١١) أبو الفرج بن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفَّلين، ص٢٧.

(١١٢) ابن منظور، لسان العرب (هوك)١٠/ ٥٠٨ .

(١١٣) المرجع السابق، (نوك) ١٠/ ٥٠١.

(١١٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤، وينظر: Ashraf, M., Arabic Phonetics, Ibn Sina's Risalah…, P. xiv.

(١١٥) كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات اللغويَّة، ص١٠٩وينظر: Al- Ani, S., Arabic Phonology, P. 32

(١١٦) يحيى عبابنة، النظام اللغويّ للهجة الصفاوية، ص١٣٥.

(١١٧) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٣٠.

(١١٨) ابن منظور، لسان العرب، (نشب) ١/ ٧٥٧.

(١١٩) المرجع السابق، (نشق)١٠/ ٣٥٤ .

(١٢٠) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/ ٣٨٤.

(١٢١) ابن منظور، لسان العرب (سهد) ٣/ ٢٢٤.

(١٢٢) المرجع السابق، (سهك)١٠/ ٤٤٥ .

(١٢٣) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٥٢.

(١٢٤) ابن منظور، لسان العرب، (رمم) ١٢/ ٢٥٣.

(١٢٥) المرجع السابق، (قمم) ١٢/ ٤٩٣.

(١٢٦) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ١٤١.

(١٢٧) ابن منظور، لسان العرب، (زيز) ٥/ ٣٥٩.

(١٢٨) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٢٠٣.

(١٢٩) ابن منظور، لسان العرب، (سنا)١٤/ ٤٠٥.

(١٣٠) المرجع السابق، (قنا) ١٥/ ٢٠٥.

(١٣١) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٢٢٩.

(١٣٢) ابن منظور، لسان العرب، (عنش) ٦/ ٣٢٠.

(١٣٣) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص١٤٣، وينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٨٢، ورمضان عبدالتواب، التطور اللغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، ص٦٠-٦١.

(١٣٤) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٣٦٥.

(١٣٥) ابن منظور، لسان العرب، (قطط)٧/ ٣٨٠ .

(١٣٦) المرجع السابق، (لطط) ٧/ ٣٩٠.

(١٣٧) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص١٤٣، وينظر: أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٣٦٥.

(١٣٨) ابن منظور، لسان العرب، (رقد) ٣/ ١٨٣.

(١٣٩) المرجع السابق، (رمد) ٣/ ١٨٦.

(١٤٠) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٣٦٩.

(١٤١) ابن منظور، لسان العرب، (نضض) ٧/ ٢٣٨، ولم يرد لفظ القضقضةِ في لسان العرب بهذا المعنى.

(١٤٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١٠٨.

(١٤٣) لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص١٢١-١٢٥، وأحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ١/ ٣٥٩-٣٦٢، ١/ ٣٦٣-٣٦٤، ورمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص١٤٠-١٥٠.

(١٤٤) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ٣٤.

(١٤٥) ابن منظور، لسان العرب، (بصص)٧/ ٦، و(كصص)٧/ ٨٥.

(١٤٦) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٢٦٢.

(١٤٧) ابن منظور، لسان العرب، (صبن)١٣/ ٢٤٤، و(كبن)١٣/ ٣٥٣.

(١٤٨) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/ ١٢.

(١٤٩) المرجع السابق، ٢/ ٢٧٧.

(١٥٠) ابن منظور، لسان العرب، (فكك)١٠/ ٤٧٥.

(١٥١) المرجع السابق، (فضض) ٧/ ٢٠٧.

(١٥٢) المرجع السابق، (ندل) ١١/ ٦٥٥.

(١٥٣) المرجع السابق، (ندل) ١١/ ٦٥٥.

(١٥٤) أبو الطيب اللغوي، ٢/ ٣٤٠ للموضعين الأول والثاني، و٢/ ٣٣٩، للموضع الثالث، وقد أورد ابن فارس في المادتين دون أن يشير إلى أي عملية تبادل بينهما، فالحسافة ما سقط من التمر، والحسف الشيء إذا تفتَّت في يدك، والحسيفة: العداوة، وأمَّا الحسك، فالشَّوْكُ. والحسك: حسك السعدان، والحسيكة: العداوة، ينظر: ابن

فارس، مجمل اللغة، (حسف) ٢/ ٦٠، و(حسك) ٢/ ٦٠، وهذا يشير إلى أنّهما مادّتان مختلفتان.

(١٥٥) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ٢/ ٢٧٤.

(١٥٦) ابن منظور، لسان العرب، (زكر)٤/ ٣٢٦.

(١٥٧) المرجع السابق، (زنر) ٤/ ٣٣٠.

(١٥٨) لمعلومات مفصَّلة، ينظر: رمضان عبدالتواب، التطور اللغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، ص١٣٢-١٣٤، ويحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص٢٠١.

(١٥٩) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص١٤٥.

(١٦٠) ابن منظور، لسان العرب، (دبب)١/ ٣٦٩، و(دجج) ٢/ ٢٦٣.

(١٦١) أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، ١/ ١٥٤.

(١٦٢) ابن منظور، لسان العرب، (أرث)٢/ ١١١ .

(١٦٣) المرجع السابق، (أرج) ٢/ ٢٠٨.

(١٦٤) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/ ٢١٣.

(١٦٥) ابن منظور، لسان العرب، (صلج)٢/ ٣١٠، و(صلخ) ٣/ ٣٤.

(١٦٦) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/ ٢٢٠.

(١٦٧) ابن منظور، لسان العرب، (ضجع) ٨/ ٢٢٠.

(١٦٨) ابن منظور، لسان العرب، (ضرع) ٨/ ٢٢٢.

(١٦٩) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص١٤٢.

(١٧٠) ابن منظور، لسان العرب، (بجج)٢/ ٢٠٩، و(بطط) ٧/ ٢٦١.

(١٧١) ابن السِّكِّيت، الإبدال، ص١٤٢.

(١٧٢) المرجع السابق، ص١٤٥.

(١٧٣) أبو الطّيب اللغوي، الإبدال، ١/ ١٥٤.

(١٧٤) ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللغات السامية، ص١٢١،١١٧، ١٢٣، ١٢٩،١٢٤، ١٣٥، ١٣٧، علي التوالي، وغيرها من مثل هذه المواضع كثير.

المصادر والمراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

١- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويَّة، المكتبة الأنجلو-المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.

٢- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، المكتبة الأنجلو-المصرية، القاهرة، ١٩٦٥.

٣- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.

٤- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

٥- الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤.

٦- آمنة الزعبي: في علم الأصوات المقارن، التغيُّر التاريخيّ للأصوات في العربية واللغات السامية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة بالجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠١.

٧- الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، فقه اللغة وأسرار العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

٨- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيرو، (د.ت)، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٩- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.

١٠- ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفَّلين، طبعة مكتبة الغزالي، (د.ن)، (د.ت).

١١- ابن السِّكِّيت، الإبدال، الإبدال، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٨.

١٢- ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللغات الساميّة، دراسة مقارنة، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٨٠.

١٣- رمضان عبد التواب، التطوُّر اللغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠.

١٤- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥.

١٥- الزجّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، تحقيق عز الدين التَّنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ودار صادر ببيروت، ١٩٩٣.

١٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، نسخة مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٧- ابن سيده، المخصص، تحقيق لجنة التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

١٨- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر (د.ت).

١٩- صلاح الدين حسنين، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨١.

٢٠- أبو الطَّيِّب اللغويّ، الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٦٠.

٢١- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

٢٢- عبد القادر الجديدي، البنية الصوتيّة للكلمة العربية، المطابع الموحّدة، تونس، ١٩٨٦.

٢٣- عثمان بن طالب، البراغمتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، ع٦، الجامعة التونسية، مركز الدِّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٨٦.

٢٤- ابن فارس، مجمل اللغة، تحقيق هادي حسن حمّودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥.

٢٥- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، نشره إبراهيم شمس الدِّين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩.

٢٦- الفيروزابادي، مجدالدين، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨.

٢٧- كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٧.

٢٨- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧.

٢٩- أبو مسحل الأعرابي، النوادر، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦١.

٣٠- محيي الدين رمضان، في صوتيّات اللغة العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، (د.ت)

٣١- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ١٩٥٥.

٣٢- يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، منشورات دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠.

٣٣- يحيى عبابنة، اللغة المؤابية في نقش ميشع، منشورات عمادة البحث العلمي والدِّراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠٠٠.

٣٤- يحيى عبابنة، النظام اللغويّ للهجة الصفاوية، منشورات عمادة البحث العلمي والدِّراسات العليا، جامعة مؤتة، ١٩٩٧.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

35. Al- Ani, S., Arabic Phonology, Accoustical & Physiological Investigation, Indiana University, Indiana, 1970 .

36. Ashraf, M., Arabic Phonetics. Ibn Sina's Risalah,on the Points of Articulations of Speech-Sounds, Translated from Medieval Arabic by Khalil Sem'an, Lahore, 1st Edition, 1963

37. Isteitiya, S., The Phonetics & Phonology of Classical Arabic as Described by Al-jurjani's Al-Muqtasad, Dissertation-Phd, Michigan University, 1984.

38. O’connor, J., Better English Pronunciation, Cambridge, Cambridge University Press, 6th Edition, 1987.

39. Palmar, Discriptive & Historical Linguistics, London, 1980.